المسكوت عنه
من الإسرائيليات بين القبول والرفض

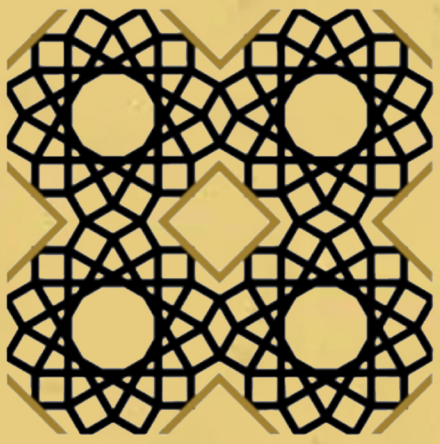

أ. د. محمد عطا أحمد يوسف

شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المسكوت عنه من الإسرائيليات بين القبول والرفض

إعداد

الأستاذ الدكتور

محمد عطا أحمد يوسف

أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة طنطا

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

مقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فقد أجمعَ علماؤنا الأجلاء[1] منذ القدم على عدم جواز قبول المكذوب من الإسرائيليات في تفسير القرآن، سواء كان الكذب فيه على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو على سواه ، كما أنهم أجمعوا على جواز رواية الصحيح سندا . منها . ومتنا في التفسير، وإنما وقع الخلاف بينهم فيما هو مسكوت عنه من الإسرائيليات، فلا هو مِن قبيل الصحيح فيُقْبَل، ولا مِن قبيل المكذوب فيُرفَض، فمنهم مَن قال برفضه مطلقا وألحقه بالمكذوب، ومنهم من قال بقبوله مطلقا فألحقه بالصحيح، ومنهم من جعله في حيِّز الجواز المقيد بشروط الصحة، فهو مَحلٌ بحث في سنده ومتنه، فإن كان صحيحا جازت روايته، وإن لم تثبت صحته لحق بالمرفوض.

ومنشأ هذا الخلاف يرجع إلى الخلاف بينهم في الفهم لحديثين صحيحين ورَدَا عن النبي ﷺ في هذا الشأن: أولهما يُبِيحُ الروايةَ عن بنى إسرائيل، ويحذر من الكذب عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويقول فيه: ((بلغوا عنى ولو آية، وحَدِّثُوا عن بنى إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار))[2] والحديث الثاني يأمر بالتوقف – كما يرى بعض العلماء– في الرواية عنهم فيقول فيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ((لا تُصَدِّقُوا بنى إسرائيل ولا تُكَذِّبُوهم، وقولوا آمنا بالله))[3]

ولما كان لهذا الخلاف بين العلماء أثره فيما رواه بعض قدماء المفسرين في تفاسيرهم للقرآن، وخطورته فيما نقلوه من روايات فسَّروا بها كتابَ اللهِ الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، حتى اختلط – بعد حذفهم الأسانيد– الصحيح بالباطل، والحابل بالنابل، وكاد المسلم إذا قرأها يخشى من مَغَبَّةِ الوقوع في الخيالات الباطلة، والخرافات المكذوبة

---

(١) سيرد في صفحات البحث ما يؤيد هذا الإجماع بإذن الله.

(٢) الحديث صحيح، أخرجه البخاري في الجامع الصحيح –٦/٣٦١– في الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل– المكتبة الإسلامية استانبول– تركيا– ١٩٧٩م، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري . لابن حجر العسقلاني . ٦/٤٩٦ .٤٩٩. حديث رقم (٣٤٦١) . دار المعرفة . بيروت . لبنان . د٠ت والحديث من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٣) الحديث صحيح، راجع صحيح البخاري ١٢٩/٨، وفتح الباري ٨/ ١٧٠ حديث رقم (٤٤٥٨) والحديث من رواية أبى هريرة رضي الله عنه.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المنقولة عن بني إسرائيل، وبخاصة فيما يتعلق بقصص الأنبياء وبدء الخليقة، وأحداث الأمم الغابرة، وغير ذلك من القصص القرآني؛ فينصرف ذهنه إلى ذلك جاهلا ومعرضا – دون قصد منه بل مغترا بقِدَمِ هذه التفاسير– عمّا أراده الله سبحانه في كتابه من التدبر والتذكر والتعقل، والتفكر في آيات الله، والاعتبار بما وقع للسابقين من المكذبين لرسله من آيات مُهْلِكَة، وما ناله المؤمنون بهم من درجات رفيعة.

ولما كان هذا الخلاف بين العلماء في جواز الرواية وعدمه عن بني إسرائيل فيما هو مسكوت عنه لا زال يُشَكِّلُ حتى عصرنا هذا مثارا للجدل، رأيتُ أن يُقدِّم هذا البحث وجهة نظر متواضعة علَّها تَمُدُّ الباحثين في هذا المجال بالعون؛ للوصول إلى الحكم الصائب . إن شاء الله . في هذه القضية الشائكة.

وقد أتى هذا البحث متضمنا لثلاثة مباحث:

◈ المبحث الأول: الإسرائيليات وأقسامها.

وقصدت منه بعد التعريف بالإسرائيليات لغة واصطلاحا مناقشة الرأي القائل بأن علماءنا القدماء لم يكن لديهم تعريف محدد لها، كما حاولت الردَّ على رأي أحد المستشرقين الذي حاول الطعن في عقائد المسلمين في تعريفه للإسرائيليات، وعرضت تعريفا للمسكوت عنه منها.

◈ المبحث الثاني: المسكوت عنه من الإسرائيليات في عهد النبي ﷺ وصحابته.

وعرضت ذلك من خلال الأحاديث والأقوال الواردة عنهم في هذا الشأن لنرى من خلالها إلى أي الرأيين كانت أقرب: إلى الإباحة أم إلى النهي في الرواية عن بنى إسرائيل؟

◈ المبحث الثالث: تقسيم الإسرائيليات وظهور المسكوت عنه.

ويتناول هذا المبحث التقسيم الذي سبق إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وبيان منهجه في قبول المسكوت عنه من الإسرائيليات، وكذلك منهج من سار على نهجه كابن كثير، ومن عارض هذا النهج كابن حجر والبقاعي، ثم ختمت البحث ببيان منهج علمائنا المعاصرين من الإسرائيليات عموما والمسكوت عنه بخاصة.

واللهَ سبحانه وتعالى أسألُ أن يجعل هذا العمل صائبا، ولوجهه خالصا، إنه نعم المولى ونعم النصير.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

◈ المبحث الأول: الإسرائيليات وأقسامها.

❁ أولا: الإسرائيليات لغة.

يرى العلماء أن لفظ (إسرائيليات) جمع لكلمة (إسرائيلية)، والنسبة فيه إلى(إسرائيل) وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام[١]، و(إسرائيل) لفظ عبرى مُعَرّب، استعملته العرب على أوجه في النطق فقالوا: (إسرائيل، وإسرال، وإسرائل، وإسرائين، وإسراييل)، وقد صارت هذه الأوجه قراءات قرآنية عند علماء القراءات[٢]

وقال علماء اللغة في معناه: إسرائيل يعنى عبد الله، أو صفوة الله ، أو المحب لعبادة الله؛ لأن كلمة (إسر) في اللغة العبرية تعني (عبد)، و(إيل) تعني (الله)[٣]

ويرى بعض المستشرقين أن كلمة (إسر) تعني (أقوى)، فقد تتبع (غوستاف لوبون) معنى هذه الكلمة فقال: (كلمة [إليوهيم] هي جمع لكلمة [إيل] التي تجئ في كلدة بمعنى [الإله الأعلى]، وكلمة [بابل] فيما بين النهرين تجئ بمعنى [باب إيل] كما أن [بيت إيل] تجيء في اليهودية بمعنى [منزل إيل]، والمكان الذي قاتل فيه يعقوب الرب سُمِّيَ [فنوئيل] وتسمى هذا الراعي فيما بعد باسم [إسرائيل] الذي هو أقوى من الرب)[٤] **تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا!**

---

(١) زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي . ٧٢/١ . المكتب الإسلامي . دمشق . الطبعة الأولى . ١٣٨٤هـ، وفتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية في علم التفسير . للشوكاني ٧٣،٧٤/١ مطبعة الحلبى . مصر . الطبعة الثانية . ١٣٨٣هـ (بتصرف) ، والتفسير والمفسرون . د/ محمد حسين الذهبي . ١٦٥/١ . دار الكتب الحديثة . مصر . الطبعة الثانية . ١٣٩٦هـ(بتصرف)، والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير . د/ محمد رمزي نعناعة . صـ٧١: ٧٥. دار القلم . دمشق . ١٣٩٠ هـ والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير صـ ١٢ . د/ محمد أبو شهبة . مكتبة السنة . مصر . الطبعة الرابعة . ١٤٠٨ هـ (بتصرف)وغيرها ٠

(٢) زاد المسير ٧/١ (بتصرف) ، وروح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني للألوسي ٢٤١/١ . دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان . د٠ت.

(٣) المعجم الكبير . مجمع اللغة العربية . ١/ ٢٤٣ . دار الكتب . مصر . ١٩٧٠ م (بتصرف) ، وزاد المسير ٧٢/١ ، وروح المعاني ٢٤١/١ ، وبنو إسرائيل في القرآن: تاريخ وتحقيق . د/ سيد رزق الطويل صـ١٣ . دار المعارف . مصر . ١٩٨٠ م

(٤) اليهود في تاريخ الحضارات الأولى . د/ غوستاف لوبون صـ٦٢ . ترجمة عادل زعيتر . مطبعة الحلبى . مصر . ١٩٧٠ م.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

❁ **ثانيا: الإسرائيليات اصطلاحا.**

يرى بعض الباحثين أن كلمة (الإسرائيليات) لم يضع لها علماؤنا القدماء حدّا تُعرَفُ به، وإنما تحدَّث عنه عدد من المعاصرين[١] ونحن –وإن كنا نوافقهم في أن الإسرائيليات لم يضع لها القدماء مصطلحا علميا تُعرف به، كعلم التفسير أو علم أصول الفقه، أو علم اللغة...إلخ– فإن معرفة ما تَعْنِيه كلمة (إسرائيليات) لم يكن غائبا عن كتاباتهم إذا كتبوا عما يدور حولها، فهذا التابعي وهب بن منبه (ت١١٤هـ) يصنف كتابا ويسميه (الإسرائيليات)[٢] ولا شك أنه جمع بين دفتيه روايات عن بني إسرائيل، يؤيد ذلك ما حكاه عنه الذهبي (ت٧٤٨هـ) أنه كثير النقل من الإسرائيليات.[٣].

وهذا أبو بكر بن العربي (٥٤٣ هـ) يقول عنها: (والإسرائيليات مرفوضة عند العلماء على البتات، فأعرض عن سطورها بصرك، وأصمِم عن سماعها أذنيك؛ فإنها لا تُعطي فكرك إلا خيالا، ولا تزيد فؤادك إلا خبالا)[٤]، فإذا ما وصلنا إلى الإمام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) وجدناه يتحدث عن الإسرائيليات حديث المدرك لمعناها وأقسامها؛ ولذلك فهي عنده: (الأحاديث أو المنقولات الإسرائيلية المنقولة عن أهل الكتاب)[٥]، وبهذا المعنى تحدث عنها من أتى بعده كالذهبي (ت ٧٤٨ هـ) وابن كثير (٧٧٤ هـ) والطوفي، وغيرهم[٦]

---

(١) الإسرائيليات د/ رمزي نعناعة . صـ ٧٢ ، ٧٣.

(٢) أشار إلى ذلك الذهبي في ميزان الاعتدال، ووهب بن منبه أبو عبد الله اليماني الصنعاني تابعي ثقة ، ولد في خلافة عثمان سنة ٣٤ هـ وتوفي سنة ١١٤ هـ ، وقيل غير ذلك. انظر: الميزان ٣٥٢/٤ ترجمة رقم ٩٤٣٣ . تحقيق محمد على البجاوي وآخرين . مطبعة الحلبى . مصر . ونص على تصنيف وهب لكتاب الإسرائيليات: إسماعيل البغدادي في هدية العارفين في أسماء الكتب والمؤلفين ٥٠١،٥٠٢/٦ . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ١٤١٣ هـ.

(٣) ميزان الاعتدال ٣٥٢/٤.

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢١٠/١٥ . دار الكتب المصرية . مصر . الطبعة الثانية . ١٣٨٠هـ.

(٥) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية صـ ١٠٠ . تحقيق د/ عدنان زرزور . دار القرآن الكريم . الكويت . الطبعة الأولى . ١٣٩١هـ.

(٦) ميزان الاعتدال ٣٥٢/٤ ، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤/١ . دار الحديث . مصر . الطبعة الثانية ١٤١٠هـ ، والإسرائيليات للدكتور نعناعة صـ١٦٥ نقلا عن كتاب عن كتاب الإكسير في قواعد علم التفسير لنجم الدين الطوفي . مخطوطة مصورة عن المكتبة الأزهرية ورقة رقم ٦٣٩ علوم قرآن.

www.alukah.net

ومما سبق يتضح أن المعنى الاصطلاحي الذي ذكره علماؤنا المعاصرون للإسرائيليات ويرون فيه (أن لفظ الإسرائيليات وإن كان يدل بظاهره على اللون اليهودي للتفسير، وما كان للثقافة اليهودية من أثر ظاهر فيه إلا أنه يشمل ما هو أوسع من ذلك، فإنه يعم اللون اليهودي والنصراني للتفسير، وإنما يطلق على جميع ذلك لفظ الإسرائيليات من باب التغليب للجانب اليهودي على الجانب النصراني)[1] هذا المصطلح قد سبق القدماء إلى معناه وَوُفِّقَ المعاصرون إلى صياغته على هذا النحو.

ولعل هذا الاصطلاح الذي صاغه علماؤنا المعاصرون للإسرائيليات عن أصول تحدث بها علماؤنا الأقدمون أرجح وأصوب مما ذهب إليه المستشرق فان فلوتن الذي يعرفها بقوله: (يطلق علماء المسلمين كلمة إسرائيليات على جميع العقائد غير الإسلامية، ولاسيما تلك العقائد والأساطير التي دسها اليهود والنصارى في الدين الإسلامي منذ القرن الأول الهجري)[2]، فهذا التعريف يمكن نقده من وجوه:

١. يبرز هذا التعريف ما يسميه بالعقائد والأساطير التي دسها اليهود والنصارى في الدين الإسلامي، ويجعل ذلك محورا أساسيا في التعريف، وفي هذا طعن في العقائد الإسلامية ذاتها، إذ أن التسليم بهذا التعريف وقبوله واتخاذه أساسا يمكن الاعتماد عليه يعنى التسليم بتشويه العقيدة الإسلامية الصافية منذ عصر النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وصحابته والتابعين، والحقيقة على غير ذلك فعقائد الإسلام تقوم على الوحدانية الخالصة الصافية التي لم ينلها شيء مما في عقائد اليهود والنصارى من شرك بالله يتمثل في ادعاء اليهود أن عزيرا ا بن الله ، وفي قول النصارى إن المسيح ابن الله، تعالى عما يقولون علوا كبيرا.[3]

---

(١) هذا التعريف بتصرف يسير للدكتور/محمد حسين الذهبي من كتابه التفسير والمفسرون ١/١٦٥، وكتابه الإسرائيليات في القرآن والحديث صـ ١٩ . مجمع البحوث الإسلامية . القاهرة . ١٣٩١هـ وقد نقله عنه عدد من علمائنا المعاصرين كالدكتور رمزي نعناعة في كتابه الإسرائيليات صـ٧١ . ٧٥ والدكتور محمد أبو شهبة في كتابه الإسرائيليات والموضوعات صـ١٢.

(٢) السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بنى أمية صـ١٠٩ فان فلوتن ترجمة د/حسن إبراهيم وآخرين وقد أورده الدكتور رمزي نعناعة ولم ينقده صـ٧٣

(٣) ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾[التوبة:٣٠]

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢. إن أغلب الروايات الإسرائيلية التي دست في كتب التفسير، أو في كتب التاريخ تدور حول بدء الخليقة، وقصص الأنبياء، وأحداث الأمم الغابرة والمبالغة في ذلك، ولا تمثل العقائد فيها جانبا كبيرا يمكن أن نعمم به الحكم على كل ما نقل إلى كتب التفسير أنه يمثل عقائد الإسلام.(١)

٣. إن مسألة التمييز بين العقيدة الإسلامية الصحيحة وغيرها من العقائد الباطلة –التي حاول أصحابها أن يكسوها بصورة إسلامية حتى يتقبلها المسلمون كالجبرية والمعطلة والجهمية وغيرهم –كانت شغل علماء المسلمين الشاغل منذ عصور الإسلام الأولى، فنقدوها وبينوا ما فيها من مخالفة لعقيدة الإسلام الصحيحة، فما بالنا بالعقائد الأخرى التي تتنافي مع عقيدة الإسلام كلية كاليهودية والنصرانية وغيرهما؟! وإن نظرة واحدة فيما كتبه علماؤنا عن الملل والنحل والعقائد الباطلة لتبين إلى أي مدى كان اهتمامهم في هذا المضمار.(٢)

وعلى هذا فإن التعريف المعتمد للإسرائيليات، والذي عليه علماؤنا هو ما ذكرناه آنفا عن الدكتور محمد حسين الذهبي؛ وذلك لشموليته واعتماده على ما قاله علماؤنا السابقون.

❁ **ثالثا: أقسام الإسرائيليات.**

نتيجةً لما ورد في السنة النبوية المطهرة من الأحاديث التي يفيد بعضها جواز رواية الإسرائيليات، ويفيد البعض الآخر عدمَ جواز ذلك؛ **قسم العلماء الروايات الإسرائيلية الواردة في كتب التفسير إلى أقسام ثلاثة:**

- **القسم الأول:** وهو الذي تجوز روايته مما ورد في صحيح السنة عن النبي ﷺ كتعيين صاحب موسى عليه السلام أنه الخَضِر.
- **القسم الثاني:** وهو الذي لا تجوز روايته؛ لأنه يخالف القرآن الكريم والسنة النبوية، كالذي رواه بعض المفسرين من قصص لا تتفق وعصمة الأنبياء عليهم السلام ونحوه.
-

---

(١) الإسرائيليات للدكتور محمد أبو شهبة صـ ٥ (بتصرف).

(٢) راجع الملل والنحل للشهرستاني ـ مطبعة الأزهر القاهرة . الطبعة الأولى . ١٣٦٦ هـ، وعلى حاشيته كتاب الفصل في الملل والنحل لابن حزم.

www.alukah.net

القسم الثالث: وهو ما يسميه العلماء بالمسكوت عنه، فليس من القسم الأول ولا من القسم الثاني[1] وهو قسم يختلف فيه العلماء بين الجواز وعدمه، ومثَّلوا له بما ذكره بعض المفسرين عن لون كلب أهلِ الكهف، وحجم سفينة نوح عليه السلام، وطول آدم عليه السلام، وعِظَم خلق الجبارين، وما إلى ذلك.

وفي عصرنا الحديث قسم الدكتور رمزي نعناعة الإسرائيليات إلى(أقسام متعددة باعتبارات مختلفة:

فتنقسم أولا باعتبار السند إلى ما يلي:

أ . صحيح من ناحية سنده ومتنه.

ب . ضعيف من ناحية سنده ومتنه.

ج . موضوع، وهو ما كان مختلقا مصنوعا.

وتنقسم ثانيا باعتبار موضوع الخبر الإسرائيلي إلى ما يلي:

أ . ما يتعلق بالعقائد.

ب . ما يتعلق بالأحكام.

ج . ما يتعلق بالمواعظ وتفصيل بعض الجزئيات مما ليس له صلة بالقسمين السابقين.

وتنقسم ثالثا باعتبار الموافقة لما في شريعتنا والمخالفة لها إلى ما يلي:

أ . موافق لما في شريعتنا.

ب . مخالف لما في شريعتنا.

ج . مسكوت عنه وليس في شريعتنا ما يؤيده ولا ما ينقضه.

---

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية صـ١٠٠ (بتصرف).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ويقول الدكتور: ومما هو ملحوظ أن هذه التقسيمات الثلاثة إنما هي بالاعتبارات المذكورة، وواضح كل الوضوح أنها متداخلة يمكن رجوع بعضها إلى بعض، ويمكن أن ندخلها كلها تحت هذه الأقسام الثلاثة :(مقبول ، ومردود ، ومتوقف فيه)[1]

◊ تعريف المسكوت عنه من الإسرائيليات:

ونستطيع بعد هذه التقسيمات أن نُعَرِّفَ المسكوت عنه –موضوع بحثنا هذا– بأنه (قسم من أقسام الإسرائيليات ليس في شريعتنا ما يؤيده ولا ينقضه، ويختلف فيه العلماء بين القبول والرفض)، وأن نستخلص له أوصافا من خلال التقسيمات السابقة بأنه: (ضعيف الإسناد يتعلق بالمواعظ وتفصيل بعض الجزئيات مما ليس له صلة بالعقائد ولا بالأحكام) كما نص على ذلك الدكتور رمزي نعناعة فيما سبق.

وسوف نرى في المباحث التالية موقف النبي ﷺ صحابته من الإسرائيليات عامة، ومن هذا القسم خاصة، ثم موقف الإمام ابن تيمية –لأنه صاحب هذا التقسيم– وتبعه في ذلك تلميذه ابن كثير، وعارضهما في الرأي البقاعي، وابن حجر، لنصل بعد ذلك إلى رأي علمائنا المعاصرين الذين يُرَجِّحُ أكثرهم عدمَ قبول هذا القسم؛ لما تسبب عن قبوله من ضعف للتفسير، وتشويه لصورة الإسلام النقية.

---

(١) الإسرائيليات للدكتور رمزي نعناعة صـ ٧٦ . ٨٥

www.alukah.net
شبكة الألوكة

◈ المبحث الثاني: المسكوت عنه من الإسرائيليات في عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصحابته.

◆ أولا: **موقف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في النقل عن بني إسرائيل:**

بعد هجرته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من مكة إلى المدينة واجه المسلمون تحديا ثقافيا جديدا وعميقا، يتمثل في هذا الميراث الثقافي الحاوي لبقايا مختلطة ومبدلة ومحرفة من قصص الأنبياء، وخرافات وأساطير، وأمشاج من بعض الأحكام عند بعض أحبار اليهود، وبعض رهبان النصارى كانوا قد حفظوا بعضه شفاهة، وكتبوا بعضه في توراتهم وأناجيلهم، ولم يكن للمسلمين بُدٌّ من مواجهة هذا التحدي، وذلك بعد الاحتكاك المباشر بأهل الكتاب الذين يتحدث القرآن الكريم عنهم، وعن كتبهم وعن أنبيائهم حديثا طويلا في سورة البقرة –أول سور القرآن نزولا بالمدينة –[1] وفي غيرها من السور حتى لا تكاد سورة من سوره المدنية تخلو من ذكرهم باستفاضة أو باختصار، بتصريح أو بتلميح .

ورسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو الموجِّه الأول للمسلمين في هذه المواجه الثقافية الدينية، وقد أعطى لأهل الكتاب فرصة كبيرة من الوقت يتأملون فيها القرآن يصححون بها ما بين أيديهم من موروث ثقافي تَهَوَّكُوا بين حقه وباطله، وعقد معهم معاهدة يأمنون فيها على أنفسهم وسائر شئون حياتهم[2]، بل صلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى قبلتهم التي في بيت المقدس ستة عشر شهرا أو سبعة عشر شهرا ثم تحول بأمر من الله تعالى إلى بيت الله الحرام في مكة[3] وأمر بصيام يوم عاشوراء لما وجد اليهود يصومونه؛ لأن الله نجى فيه موسى من فرعون؛ فصامه معلنا أن المسلمين أحق بموسى من اليهود[4]، ولعله من هذا القبيل أيضا أراد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يبيح لصحابته التحدث عن بني إسرائيل بشرط أن يتأكدوا من صدق ما يتحدثون به عنهم.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن . للسيوطي ١/ ١٠ . مطبعة الحلبى . مصر . الطبعة الثالثة ١٣٧٠ هـ.

(٢) مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة د/ محمد حميد الله صـ٧.٥، مكتبة الثقافة الدينية . القاهرة . د٠ت ، وقد خرج الوثيقة من مصادرها.

(٣) السيرة النبوية لابن هشام ٢/٥٥٠ . تحقيق مصطفي السقا وآخرين . دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان . د٠ت.

(٤) مختصر صحيح مسلم للمنذري صـ١٦٣ . باب:٠فضل صيام يوم عاشوراء. حديث رقم ٦١٣. عن ابن عباس أن رسول الله قدم المدينة ، فوجد اليهود صياما فقال لهم رسول الله: ((ما هذا اليوم الذي تصومونه ؟)) قالوا هذا يوم عظيم أنجى الله فيه موسى وقومه وغرق فرعون وقومه فصامه موسى شكرا ، فنحن نصومه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فنحن أحق وأولى بموسى منكم } فصامه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمر بصيامه ٠ وفي الباب ما يدل على أن قريشا كانت تصومه أيضا فصامه النبي قبل هجرته إلى المدينة ، والله أعلم ، راجع صـ ١٦٣ ، ١٦٤ تحقيق محمد ناصر الدين الألباني . المكتب الإسلامي بيروت . لبنان . الطبعة السادسة ١٤٠٧هـ

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ومعلوم أن مصدر الصدق في الحديث عن بنى إسرائيل آنذاك لم يكن اليهود وإنما المصدر الوحيد الصحيح -كان ولا يزال- لا يجاوز القرآن الكريم فيما حكاه عنهم أو النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما تحدث به عنهم. وعلى هذا يجب أن نفهم ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: ((بلغوا عنى ولو آية وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ومن كذب على فليتبوأ مقعده من النار))[1] كانت هذه الإباحة في النقل عن بنى إسرائيل والمشروطة بعدم الكذب عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو على غيره مأمونة العواقب ذلك لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد وضع فيما يتم نقله عنهم شرطين أساسيين:

الأول: صدق الناقل.

والثاني: صحة المنقول.

ولئن كان الشرط الأول واضحا في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((ومن كذب على فليتبوأ مقعده من النار)) فإن الشرط الثاني كان مطبقا في حياته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يتمثل ذلك في القرآن الذي ينزله الله على نبيه يصحح للمسلمين أولا بأول ما قد يلتبس عليهم من أخبار بنى إسرائيل، فإن أجْمَل القرآن شيئا فقد كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوضحه ويفصله على الوجه الذي لا يكون معه غموض لجاهل أو إشكال لمستفسر.

وأما إذا كان ما ينقل لا يتفق وما نزل من القرآن، أو مع ما أوحاه الله إلى نبيه فقد كان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يمحوه محوا حتى لا يكون له أي أثر ثقافي أو ديني في حياة أصحابه، فقد أخرج ابن كثير في تفسيره . من طرق عدة . عن جبير بن نفير قال . بعد ذكره قصة عن عمر بن الخطاب تبين موقفه من الإسرائيليات سنذكرها فيما بعد: (قال عمر بن الخطاب: انطلقت في حياة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى أتيت خيبر، فوجدت يهوديا يقول قولا أعجبني، فقلت: هل أنت مكتبي مما تقول ؟ قال: نعم. فأتيت بأديم فأخذ يملي عليَّ حتى كتبت في الأكراع، فلما رجعت قلت: يا نبي الله وأخبرته الخبر. قال: ائتني به، فانطلقت أرغب عن الشيء رجاء أن أكون جئت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ببعض ما يحب، فلما أتيت به قال: اجلس اقرأ عليّ، فقرأت عليه ساعة، ثم نظرت إلى وجهه فإذا هو يتلون، فتحيرت من الفرق،

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٦/٤٩٦ . ٤٩٩ حديث رقم ٣٤٦١ . دار المعرفة . بيروت . لبنان . د٠ ت.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فما استطعت أن أجيز منه حرفا، فلما رأى الذي بي رفعه ثم جعل يتبعه رسما رسما فيمحوه بريقه، وهو يقول: لا تتبعوا هؤلاء فإنهم قد هوكوا وتهوكوا ، حتى محاه عن آخره حرفا حرفا)[1]

فهذا هو النهج العملي الذي طبقه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع عمر بن الخطاب عندما نقل عمر عن أهل الكتاب بعض ما كان يظن أنه يرضي الله ورسوله، فغضب رسول الله من ذلك، ومحاه بريقه الشريف محوا، وقد كان هذا السلوك النبوي بعد أن وضح لأصحابه ما يحتاجونه من هذا الباب .كما يقول ابن كثير. : (فالمحتاج إليه . يقصد من المنقول عن بنى إسرائيل . قد بينه رسولنا وشرحه، وأوضحه، عرفه من عرفه، وجهله من جهله)[2] ودلل ابن كثير على ذلك بأدلة تبين أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يترك عذرا لمعتذر في نقل ما صح وما لم يصح عن بنى إسرائيل فنذكر منـــها :

١. ما أخرجه في تاريخه نقلا عن البخاري من الأحاديث الصحيحة التي بلغت سبعة وعشرين حديثا تحدث فيها النبي عن بنى إسرائيل خاصة، ثم قال ابن كثير معقِّبا عليها: (وأخبار بنى إسرائيل كثيرة جدا في الكتاب السنة النبوية، ولو ذهبنا نتقصى ذلك لطال الكتاب، ولكن ما ذكرنا مما ذكر البخاري ففيه مقنع وكفاية، وهو تذكرة وأنموذج لهذا الباب. وأما الأخبار الإسرائيلية فيما يذكره كثير من المفسرين والمؤرخين فكثير جدا ومنها ما هو صحيح موافق لما وقع وكثير منها باطل، بل أكثرها مما يذكره القصاص مكذوب مفترى وضعه زنادقتهم وضلالهم)[3]

---

(١) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٤/٣،٢٦٦/٤٧١ المطبعة الميمنية . مصر ١٣١٣هـ وقال عنه ابن كثير في البداية والنهاية ١/ ١٩٨ : (إسناد صحيح ، ورواه أحمد من وجه آخر عن عمر ، وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (والذي نفسى بيده لو أصبح فيكم موسى ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم إنكم حظى من الأمم وأنا حظكم من النبيين) وقال ابن كثير: (وقد أوردت طرق هذا الحديث وألفاظه في أول سورة يوسف) وهو في تفسير القرآن العظيم . لابن كثير . ٢/٤٤٩ . عالم الكتب . بيروت لبنان . الطبعة الأولى . ١٤١٣هـ

(٢) البداية والنهاية لابن كثير . ١/٧ . مكتبة الرياض الحديثة . ودار الفكر . بيروت . لبنان . ١٤٠٢ هـ.

(٣) المصدر السابق ٢/١٣٤ . ١٤٦ ، ١٤٧.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢. وعن أبي زيد الأنصاري قال: صلى بنا رسول الله صلاة الصبح، ثم صعد المنبر فخطبنا حتى حضرت الظهر، ثم نزل فصلى الظهر، ثم صعد المنبر، فخطبنا حتى حضرت العصر، ثم نزل فصلى العصر، ثم صعد المنبر فخطبنا حتى غربت الشمس، فحدثنا بما هو كائن، فأعلمنا أحفظنا)[١]

٣. وقال أبو ذر رضى الله عنه: (لقد مات رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما طائر يطير بجناحيه إلا أذكرنا منه علـــما)[٢]

٤. وقال عليٌّ رضى الله عنه: (كتاب الله فيه خبر ما قبلكم ونبأ ما بعدكم، وحكم ما بينكم، وهو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله)[٣]

ومن هذا يتضح أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان لا يترك لأصحابه شيئا غامضا أو مجهولا في القرآن يجعلهم يلجؤون إلى أهل الكتاب ليسألوهم عنه.

ولكن . ومع كل هذا . ولِمَا فجره القرآن في عقول الصحابة من تشوق شديد لمعرفة ما كان وما سيكون من أحداث؛ فقد طلبوا من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يقص عليهم من أخبار الغابرين، ولأنهم يريدون المعرفة التاريخية الحقة التي لا خيال للبشر فيها؛ فكان التوجيه الإلهي في ذلك للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وللمسلمين هو التوجه للقرآن . وللقرآن وحده دون سواه من مصادر أخرى . ليعطي للمسلمين التصور الصحيح عما كان وعما سيكون، ولذلك لما سأل الصحابة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يقص عليهم أنزل الله عليه سورة يوسف[٤]

---

(١) مختصر صحيح مسلم . للمنذري . صـ ٥٢٩ ، ٥٣٠ . حديث رقم (١٩٩٥)تحقيق محمد ناصر الدين الألباني . المكتب الإسلامي . دمشق . الطبعة السادسة . ١٤٠٧هـ.

(٢) البداية والنهاية ٧/١.

(٣) المصدر السابق ٧/١.

(٤) جامع البيان عن تأويل آي القرآن . للطبري . ٥٥٦/١٥ . تحقيق محمود شاكر . دار المعارف . القاهرة . ١٩٦٩م ، وأسباب النزول . للواحدي . صـ ١٨٢ دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ١٣٩٥هـ ،وتفسير القرآن العظيم لابن كثير . ٤٤٨/٢ (بتصرف).

www.alukah.net

لتقص عليهم بصورة صحيحة من منبع صادق لا كذب فيه ولا تحريف ولا تبديل، ولا نسيان ولا اختلاط.

ولم يثبت عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ . فيما أعلم . أنه أمر صحابته بالرجوع للتوراة لقراءتها أو الأخذ عنها أو معرفة تفاصيل ما ورد في القرآن مجملا من خلالها(١) بل ثبت عنه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ . لما رأى بعض مظاهر الغزو الفكري اليهودي المعتمد على التوراة . أنه أمر بالتوقف فيما يسمعه المسلمون من قبل اليهود ولا يقبلونه إلا من خلال ما ذكرناه آنفا من شروط.

فقد روى أبو هريرة قال: كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ :((لا تصدقوا أهل الكتاب، ولا تكذبوهم ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾[البقرة:١٣٦](٢))

فهذا الحديث يدل على أن غزوا فكريا موجّها من اليهود كان يتم بين المسلمين بقصد التشكيك في القرآن، وما يبينه للمسلمين من حقائق عن الإله والكون والحياة وغير ذلك. وقد حاول أحد اليهود إثارة بعض الشبهات الغيبية أمام النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ نفسه فرد النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ذلك، فقد روى الإمام أحمد عن أبي أنملة الأنصاري عن أبيه أنه كان جالسا عند رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فقال: . إذ جاء رجل من اليهود فقال .: يا محمد، هل تتكلم هذه

---

(١) وأما ما روي من أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لعبد الله بن سلام بأن يقرأ التوراة ليلة والقرآن ليلة فقال عنه الذهبي: (إسناده ضعيف) وقال محقق الكتاب: (وسبب ضعفه أن فيه إبراهيم بن محمد بن يحيى قال عنه ابن حبان : كذاب منكر الحديث)٠٠٠ ثم قال الذهبي : فإن صح ففيه رخصة في التكرار على التوراة التي لم تحرف ، فأما اليوم فلا رخصة في ذلك لجواز التبديل على جميع نسخ التوراة التي أنزلها الله على موسى عليه السلام ونؤمن بها فأما هذه الصحف التي بأيدي هؤلاء الضلال فما ندرى ما هي أصلا) راجع سير أعلام النبلاء للذهبي ٤١٨/٢، ٤١٩ . وقال في ترجمته لعبد الله بن عمرو بن العاص عندما عرض للحديث الذي يقول أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له إنك ستقرأ التوراة والقرآن . قال الذهبي : (كذب موضوع قبح الله من افتراه) ٩٤.٧٩/٥ . مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان . الطبعة العاشرة . ١٤١٤هـ .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري . لابن حجر العسقلاني . ١٧٠/٨ حديث رقم (٤٤٥٨) دار المعرفة . بيروت . لبنان . د٠ت.

www.alukah.net

الجنازة ؟ فقال رسول الله : الله أعلم، فقال اليهودي: أنا أشهد أنها تتكلم، فقال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: ((إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصد قوهم ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالله وكتبه ورسله فإن كان حقا لم تكذبوهم وإن كـان باطلا لم تصدقوهم))(١)

فحديث أبي هريرة السابق نرى فيه كيف حاول اليهود . عن طريق نشر محتوى التوراة على أهل الإسلام . أن يجدوا ثغرة ينفذون منها إلى الثقافة الإسلامية مستغلين في ذلك تشوف المسلمين إلى العلم الوارد في الكتب السماوية السابقة ، وفي حديث أبى أنملة الأنصاري نرى موقفا غريبا يحاول فيه أحد اليهود إثارة الشكوك في معرفة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ للغيب، ونرى أيضا كيف تعامل النبي مع أمثال هؤلاء ليحفظ على المسلمين دينهم ، فقد أجاب اليهودي بأن العلم في أمر الغيب لله سبحانه وتعالى، وأوضح لنا صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أمثل السبل في مقابلة ما يروى عن أهل الكتاب، فلم يحكم على جميعه بالكذب، ولا بالصدق لخلط اليهود في التوراة بين الأمرين، فالأولى التوقف فيما يُروى عنهم حتى لا نصدق كذبا أو نكذب حقا. وإضافة إلى ما ذكرناه يمكننا استخلاص بعض النتائج التي نختم بها الحديث عن موقفه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من الإسرائيليات:

☆ **أولا:** إن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لم يقسم المنقول عن بنى إسرائيل من روايات أقساما يقبل بعضها ويرفض البعض الآخر وإنما أمر بالتوقف التام أمام كل ما ينقله الناقلون عن بني إسرائيل، أو ما يقوله علماؤهم حتى يمر من خلال مصفاة دقيقة تتمثل فيما يذكره القرآن أو يتحدث به هو صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عنهم وما عدا ذلك فلا تحل روايته بل التوقف هنا يكون عن نقله أصلا، لا عن روايته بعد نقله إذ لا يمكن أن يكون مقصوده صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ التوقف عن روايته بعد أن أباح نقله!!

وهذا يعني أن تقسيم الإسرائيليات إلى أقسام ثلاثة إنما هو اجتهاد مستمد من أحاديثه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ظهر بعد عصر النبوة.

★ **ثانيا:** كما أننا نرى أن هذا التوقف في قبول الرواية عن بنى إسرائيل يتفق مع ماورد في القرآن الكريم من أحكام عن التوراة التي كانت بين يدى اليهود أثناء نزوله، فقد حكم

---

(١) المسند للإمام أحمد بن حنبل ١٣٦/٤.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

القرآن الكريم **. كما يرى الدكتور صابر طعيمة** . على التوراة التي كانت بين يدى اليهود آنذاك أربعة أحكام:

١. التحريف والتبديل، كما ورد في سور البقرة (آية ٧٥)، والنساء (آية ٤٦) والمائدة (١٣،٤١).

٢. النسيان، كما ورد في سور (البقرة٤٤)، والمائدة (١٣ ،١٤) ، (والأعراف ١٦٥) (طه ١٢٦).

٣. الإهمال والإخفاء المقصود ، كما ورد في سورتي (المائدة ١٥، والأنعام ٩١) .

٤. لبس الحق بالباطل، كما في سورتي (البقرة ، وآل عمران ٧١) فليس من المقبول عقلا ولا شرعا أن يأمر النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أتباعه بالنقل عن اليهود وهذه أوصاف كتابهم قد ذكرها الله سبحانه وتعالى في كتابه.(١)

★ **ثالثا:** وهذا التوقف يتفق مع عموميات النصوص القرآنية والنبوية التي تنهي المسلمين عن كثرة التساؤل عما لم يبينه القرآن ولم تذكره السنة ، فالقرآن الكريم قد نهي المسلمين نهيا واضحا عن مثل هذه التساؤلات التي لا فائدة تعود على المكلف في دينه ودنياه من ورائها، يقول سبحانه وتعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ**﴾[المائدة:١٠١] وروى مسلم عن أبي هريرة عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أنه قال ((ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم)) وقال أيضا: ((إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء . رحمة بكم غير نسيان . فلا تسألوا عنها...))(٢)، والمسكوت عنه من الإسرائيليات لا يخرج عن دائرة هذا النهي،

---

(١) الأسفار المقدسة قبل الإسلام . د صابر طعيمة . . عالم الكتب . بيروت . الطبعة الأولى . ١٤٠٦ هـ (بتصرف).

(٢) مختصر صحيح مسلم للمنذري صـ٤٢٣. وانظر جامع العلوم والحكم . لابن رجب . صـ ١٠٧ . دار الريان للتراث . مصر . الطبعة الأولى . هـ ١٤٠٧.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وبخاصة إذا ما أخذنا أن العبرة عند العلماء من هذه النصوص وغيرها بعموم اللفظ لا بخصوص بالسبب.(١)

★ **رابعا:** قد يرى بعض العلماء أن فوائد نقل الإسرائيليات إلى كتب التفسير تتمثل في التعبير عن مدى التأثير والتأثر بين الشعوب، ورصد الاحتكاك الثقافي بينها(٢)، وهذا وإن كان صحيحا من بعض الوجوه، ومفيدا أيضا من وجوه أخرى؛ إلا أنه في كتب التفسير القرآني، ووضع الروايات الإسرائيلية المكذوبة والضعيفة بجوار النص القرآني الإلهي المقدس يضر بفهم هذا النص ويضعف ثقافة قارئه، إذ يرى القارئ أن هذه الأساطير والخرافات الواردة في الإسرائيليات هي تفسير لهذا النص، فماذا يستفيد المسلم من معرفة الخلاف في نوع الشجرة التي أكل منها آدم، وطول سفينة نوح، ونوع خشبها، ولون كلب أهل الكهف، ومكان هذا الكهف وحجمه...إلخ(٣)مما مثل به العلماء للمسكوت عنه.

★ **خامسا:** إننا إذا أخذنا بالرأي القائل إن بعض آيات سورة المائدة من آخر آيات القرآن نزولا(٤) وراجعنا ما ورد في هذه السورة من آيات خاصة بكتب أهل الكتاب وجدنا ما يلي: يقول تعالى عن فعل اليهود مع كلام الله الذي أنزله على أنبيائهم: ﴿**يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ**﴾[المائدة:١٣] فهم يحرفون كلام الله ، ويخفون بعضه كذلك يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ**﴾[المائدة:١٥] ثم إنهم يبدلون أحكام الله الواردة في التوراة ، يقول الله سبحانه وتعالى مبينا ذلك: ﴿**وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُواْ**﴾[المائدة:٤١] وقد أمرهم الله سبحانه أن يقيموا التوراة الصحيحة والإنجيل الصحيح دونما

---

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢٩/١ ، ٣٠ . مطبعة ومكتبة الحلبى . مصر . الطبعة الثالثة . ١٣٧٠هـ.

(٢) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير د/محمد أبو شهبة صـ ٩ . مكتبة السنة . . مصر . الطبعة الرابعة . ١٤٠٨هـ (بتصرف).

(٣) مقدمة في أصول التفسير . لابن تيمية . صـ ١٠٠ ، وتفسير ابن كثير وغيرهما.

(٤) راجع جامع البيان . للطبري ٥١٨/٩ ، والكشاف . للزمخشري /٥٩١ ، دار المعرفة . بيروت . لبنان . د٠ت ، وتفسير ابن كثير ٣/٢ (بتصرف).

www.alukah.net

تبديل أو تحريف، وأن يؤمنوا . بعد ذلك . بالقرآن، فقال سبحانه: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾[المائدة:٦٨] فهذه الآيات تتحدث عن موقف أهل الكتاب مع كتاب الله التوراة التي أنزلها على نبيهم موسى، وعن تعاملهم معها بالتحريف، والتبديل والإخفاء لبعضها وإظهار البعض الآخر وغير ذلك. فهل يمكن بعد كل هذا أن يكون النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قد أجاز الحديث عنهم طوال حياته ؟ أم أن الصحيح أنه فعل ذلك لعلة في أول مقدمه المدينة، ثم لما زالت هذه العلة كان حكمه الصحيح الذي يتفق مع آخر ما نزل من القرآن في هذا الشأن هو منع الرواية عنهم؟

◆ **ثانيا: موقف الصحابة من الإسرائيليات المسكوت عنها.**

إن إباحة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بالتحديث عن بنى إسرائيل كانت مباحة في أول عهده بالمدينة، مشروطة بما لا كذب فيه، ولا يخالف القرآن ما رواه هو نفسه عنهم. كانت هي القاعدة الأساسية التي التزمها الصحابة رضوان الله عليهم في التعامل مع هذا التراث الإسرائيلي المختلط، وقد كانوا رضوان الله عليهم لا يعرف لهم مثيل في الاقتداء والتأسي برسولهم صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وسنختار من بينهم بعض من يراهم العلماء بارزين في تفسير القرآن كعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمرو بن العاص[1] رضي الله عنهم، فإنهم كانوا إضافة إلى ذلك يمثلون وجهة النظر العلمية للدولة الإسلامية آنذاك في النقل عن بني إسرائيل، ولكننا سنبدأ ببيان موقف خليفة المسلمين عمر بن الخطاب لأن له في هذه المسألة رأيا.

◆ **أولا: موقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه من نقل الإسرائيليات.**

سبق أن أشرنا إلى موقف النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مما نقله عمر عن أحد يهود خيبر، وأنه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ غضب من ذلك غضبا شديدا، ومحا ما نقله عمر بريقه الشريف،

(١) التفسير والمفسرون ٦٣/١ (بتصرف)، والإسرائيليات د/ محمد أبو شهبة صـ٥٧، وما بعدها .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فهل أخذ عمر رضي الله عنه بهذا النهي في خلافته؟ أم أنه ترخص في ذلك آخذا بحديث الإباحة الذي ذكرناه آنفا، والذي يقول فيه النبي ﷺ((وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج))؟ والجواب يأتي في موقف عمر من هذين الرجلين الذين اجتهدا اجتهاد عمر سابقا، ونقلا عن أهل الكتاب . في خلافته . بعض الروايات وجاءا إليه ليخبراه بما صنعا، فما كان منه إلا أن نهاهما عن ذلك نهيا شديدا بلغ من شدته أن توعدهما بالضرب الشديد إن هما نقلا من ذلك شيئا !![1]

وقد يُعترض على هذا الذي ذكرناه عن عمر بما يقوله ابن كثير عن موقف عمر رضى الله عنه من كعب الأحبار: (وهذا كعب الأحبار من أجود من ينقل عنهم وقد أسلم في عهد عمر، وكان ينقل عن أهل الكتاب، فكان عمر رضى الله عنه يستحسن بعض ما ينقله لما يصدقه من الحق وتأليفا لقلبه، فتوسع كثير من الناس في أخذ ما عنده، وبالغ هو أيضا في نقل تلك الأشياء التي كثير منها ما يساوي مداده ومنها ما هو باطل لامحالة، ومنها ما هو صحيح يشهد له الحق الذي بأيدينا)[2]

وهذه الرواية تحمل في طياتها بيانَ الأسبابِ التي من أجلها كان عمر رضى الله عنه يقبل بعض روايات كعب عن بنى إسرائيل ، فقد فعل عمر ذلك لسببين مهمين:

- **السبب الأول:** أنه قَبِلَ مِن كعب ما كان يوافق الحق الذي بأيدينا، والذي حددناه آنفا بأنه القرآن وصحيح الحديث.
- **والسبب الثاني:** تأليفا لقلب كعب؛ لأنه كان حديث عهد الإسلام. ولكن لمَّا تمادى كعب في ذلك، ونقل ما لا يجوز نقله، ماذا فعل معه عمر رضى الله عنه ؟ لقد بين ابن كثير

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٢/ ٤٤٩ ، وفيه إن جبير بن نفير حدثهم أن رجلين كانا بحمص في خلافة عمر فأرسل إليهما وكانا قد اكتتبا شيئا من اليهود صلاصفة فأخذاها معهما يستفتيان فيها أمير المؤمنين ، فلما قدما عليه قالا : إنا بأرض أهل الكتاب وإنا نسمع منهم كلاما تقشعر منه جلودنا أفناخذ منه أو نترك؟ فقال : لعلكما كتبتما منه شيئا فقالا: لا قال سأحدثكما . فذكر لهما نهي النبي له عن ذلك . ثم قال : فلو علمت أنكما كتبتما شيئا جعلتكما نكالا لهذه الأمة ، قالا: والله ما نكتب منه شيئا أبدا فخرجا بصلاصفتهما فحفرا لها فلم يألوا أن يعمقا ودفناها فكان آخر العهد منها) (بتصرف).

(٢) البداية والنهاية لابن كثير . ١/١٣٤.

www.alukah.net

أيضا موقف عمر من تمادي كعب، إذ أورد تهديد عمر لكعب تهديدا عنيفا يقول فيه: (لتتركن الحديث عن الأُوَل أو لألحقنك بأرض القردة)[1]

فموقف عمر رضى الله عنه كان موقف الذي يرقب الأمر بتيقظ شديد، فعلى الرغم من حرصه على تأليف قلب كعب رضى الله عنه إلا أنه لا يرى في ذلك مبررا في نقله عن بنى إسرائيل، وبخاصة بعد زوال السبب وهو تمكن الإسلام من قلبه. لكن كعب رضى الله عنه ربما كانت تغالبه ثقافته اليهودية التي نشأ فيها فيحاول التحدث بها بين المسلمين، فكان تهديد عمر . خليفة المسلمين آنذاك . له بالنفي إلى أرض اليمن. **وهذا الموقف العمري يعطي للباحثين في هذه القضية بعض الملامح المهمة هي:**

١. إن عمر رضي الله عليه عنه أخذ بالنهي، ولم يعترض عليه فيما أعلم أحد من الصحابة آنذاك مع علمهم بحديث الإباحة، بل نفهم من شدة عمر في النهي عن ذلك أنه قد سن عقوبة لمن يفعل ذلك تصل إلى التعزير بالضرب فقد هدد الرجلين بقوله: (لو أنكما نقلتما شيئا لجعلتكما نكالا) أو النفي الذي هدد به كعب الأحبار.

٢. إن الأمر بعد وفاة النبي ﷺ يختلف عما كان عليه في حياته في الأخذ عن بني إسرائيل أو النقل من كتبهم إذ بعد موته ﷺ لم يعد للأخذ عنهم أو النقل من كتبهم سوى مصدرين فقط القرآن، وما صح عن النبي ﷺ من حديث شريف.

٣. إن أمر النقل عن بنى إسرائيل لم يكن فيه اجتهاد للصحابة ليترخصوا فيه، ولو كان الأمر كذلك لما كان موقف عمر منه على هذه الصورة ، وإنما قبل عمر بعض ما رواه كعب عنهم للسببين المذكورين آنفا.

◆ ثانيا: موقف عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

وأما حبر العلماء ، وإمام المفسرين عبد الله بن عباس ، الذي حاز على دعاء النبي ﷺ له بتعلم التأويل والفقه في الدين[2] فإنه لا يرى إلا التوقف في الرواية عن بني

---

(١) المصدر السابق ١٠٨/٨.

(٢) إشارة إلى الحديث الشريف (اللهم فقهه في الدين) . مختصر صحيح مسلم صـ٤٤٨ . حديث رقم ١٦٩٠.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

إسرائيل، ولا يرى النقل عنهم أو حتى سؤالهم عما أجمله أو سكت عنه الله ورسوله، فقد روى البخاري قوله ينهى المسلمين عن سؤال أهل الكتاب عما عندهم من علم ديني فقال: ((يا معشر المسلمين: كيف تسألون أهل الكتاب، وكتابكم الذي أنزله الله على نبيه صلى الله عليه وسلم . أحدث تقرؤونه لم يشب، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا هو من عند الله ، ليشتروا به ثمنا قليلا ، ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم، لا والله ما رأينا منهم رجلا يسألكم عن الذي أنزل إليكم))[1]

كان لا بد للباحثين فيما تركه ابن عباس من تفسير للقرآن أن تكون هذه الفتوى الصحيحة هي المنطلق الأساسي في الحكم على ما نسب إليه من إسرائيليات، وليس ما يردده بعض المستشرقين ومن لف لفهم[2] وأن يكون قبول ما روي عنه . كما يرى بعض العلماء . (محل دراسة لكل رواية، وألا نغتر بما أوردته عنه كتب التفسير القديمة، كتفسير الطبري والثعلبي والسيوطي وغيرهم، فإن كتب التفسير . بصفة عامة . تهتم كثيرا بما قاله ابن عباس في التفسير، وقد أساء الرواة الضعاف والوضاعون والمدلسون من كل مجرح موهن إلى ذلك الحبر الجليل، فنسبوا إليه كلاما كثيرا لم يقله، ثم أساء أصحاب التفاسير، فنقلوا هذه الروايات وسوَّدوا بها صفحاتِ كتبهم دون بحث الأسانيد، وهكذا وصلت إلينا كتب التفسير وهي تحكي عن ابن عباس في تأويل الآية الواحدة . أحيانا . رأيين أو ثلاثة، أو أكثر وبعض هذه الآراء يناقض بعضها الآخر مناقضة صريحة يستحيل الجمع بينها، ومن غير المعقول ولا من السائغ أن يقول صحابي جليل كابن عباس كل هذا الخليط العجيب)[3]

ولنا من فتوى ابن عباس السابقة بعض الاستنباطات التي تفيدنا في النظر إلى ما نسب إليه من روايات إسرائيلية:

---

(١) الرواية أخرجها البخاري. انظر فتح الباري جـ ٥ ، وجـ ١٣ . حديث رقم ٢٦٨٥ ، ٧٣٦٣ ، ٧٥٢٢ ، ٧٥٢٣.

(٢) انظر ما قاله جولد زيهر في كتابه مذاهب التفسير الإسلامي . جولد زيهر . صـ ٦٥ . ٦٧ . ترجمة عبد الحليم النجار . مطبعة السنة المحمدية . ١٣٧٤ هـ ،وما قاله أحمد أمين في كتابه فجر الإسلام صـ ٢٤٨ . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . مصر . الطبعة التاسعة . ١٩٦٤م

(٣) راجع التفسير والمفسرون ١/ ٧٠ . ٧٣ ، والإسرائيليات للدكتور رمزي نعناعة ١٢٦ . ١٣٢.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أ . إن الصواب من الأمر أن يسألنا أهل الكتاب عن الحق الذي أنزله الله على نبينا صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ليصححوا به ما حرفوه وبدلوه وغيروه في كتب أنبيائهم التي كانت صحيحة وقتما أنزلت عليهم، وأن تغزو إسلامياتنا إسرائيلياتهم، وليس العكس، وطالما أنهم لم يفعلوا ذلك، فلا نسألهم عن باطلهم لنخلط به ما عندنا من الحق، فنتحير كما تحيروا، ونتهوك كما تهوكوا.

ب . وقد توفي رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ولم يبلغ عبد الله بن عباس الرابعة عشر من عمره، مما يرجح أن فتواه هذه كانت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم إن ما صح عن ابن عباس من تفسير للقرآن برواية على بن أبى طلحة عنه يؤكد هذا الترجيح ، إذ جاء هذا التفسير خلوا من الروايات الإسرائيلية بقسميها: المرفوض ، والمسكوت عنه[1] وبذلك يكون هذا التفسير الصحيح في النسبة إليه هو التطبيق العملي لفتواه، وما ورد عنه من روايات أخرى في التفسير تتحدث عن بني إسرائيل يجب أن تقبل من خلال هذين المقياسين: المقياس القولي، وهو فتواه، والمقياس العملي، وهو تفسيره الصحيح.

ج . إن القرآن الكريم يَجُبُّ ما قبله من الكتب السابقة، أخذا بعموم قوله تعالى: ﴿**مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ**﴾[الأنعام:٣٨] وقوله تعالى: ﴿**وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِ**﴾[المائدة:٤٨] وهذا . والله أعلم . معنى حداثته وعدم شيبته . ولذلك فما حكاه القرآن عنهم أو صح عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ هو المعتمد عليه.

د . أن نؤمن كما . يرى ابن عباس في فتواه السابقة . أن ما بين أيدى أهل الكتاب الآن من الكتب بعد نزول القرآن . قد حُرِّف، وبُدِّل وغُيِّر، وأصابه اللي والنسيان والاختلاط، وهذا يجعلنا نشك فيما نسب إلى ابن عباس رضى الله عنه من روايات إسرائيلية في كتب

---

(١) راجع (تفسير ابن عباس المسمى صحيفة على بن أبى طلحة عن ابن عباس في تفسير القرآن الكريم) . تحقيق . راشد عبد المنعم الرجال . مؤسسة الرسالة . . بيروت لبنان . الطبعة الثانية . ١٤١٤هـ وقال عنها: (هي من أقدم الروايات التي دونت عن ابن عباس وإن هذه الرواية من أصح الطرق عنه، وإن البخاري وابن جرير وغيرهما نقلوا هذه الصحيفة في كتبهم ، وهي من أصح الطرق في التفسير عن ابن عباس) تفسير ابن عباس صـ ٤٨.

www.alukah.net

التفسير، إذ لا يتفق قبولها مع فتواه الصحيحة آنفة الذكر في النقل عن كتبهم أو الأخذ عنهم.

هـ. بل إن ما يتفق مع هذه الفتوى ويؤكدها هو ما رواه السيوطي بسنده عن الإمام الشافعي رضى الله عنه أنه قال: (لم يصح عن ابن عباس في التفسير إلا ما يشبه المئة رواية)[1] فأين هذا مما نراه في كتب التفسير من روايات لا تُحصى منسوبة لابن عباس؟

- **ثالثا: موقف عبد الله بن مسعود من الإسرائيليات.**

وهذه الفتوى السابقة من حبر الأمة عبد الله بن عباس قد ذكرها. مؤكدا محتواها. الحبر الثاني في تفسير القرآن عبد الله ابن مسعود، الذي ينصح المسلمين نصيحة العالم الأمين على تراث أمته ودينه ألا يشوبه ما شاب تراث بني إسرائيل فيقول: (لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء؛ فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا، إما أن تكذبوا بحق، أو تصدقوا بباطل، فإنه ليس أحد من أهل الكتاب إلا وفي قلبه تالية تدعوه إلى دينه، كتالية المال).[2]

وللسبب نفسه. الذي رأيناه عند ابن عباس آنفا. يرفض ابن مسعود الرواية عن بني إسرائيل أو سؤالهم عما يجهله بعض المسلمين من مسائل لا تتعلق. قطعا بأصل الدين وتشريعاته. وإنما تتعلق غالبا بالتفاصيل الدقيقة التي أجملها القرآن عندما تناول قصص الأنبياء وبدء الخليقة، ما شابه ذلك.

---

(١) الاتقان في علوم القرآن ٢/ ١٧٥.

(٢) (٢) تفسير ابن كثير ٣/٤٠٢.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

◆ **رابعا: موقف عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه من الإسرائيليات.**

والصحابي الرابع الذي يجب أن نحدد موقفه من مسألة الإسرائيليات عامة، والمسكوت عنه خاصة هو عبد الله بن عمرو بن العاص؛ لأنه راوي الحديث الذي أخذ منه بعض العلماء إباحة التحدث عن بنى إسرائيل والرواية عنهم، والذي يقول فيه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :((...وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ...)) ولما كان عبد الله بن عمرو هو الراوي لهذا الحديث؛ ذكره بعض العلماء بين أقطاب الرواية عن بنى إسرائيل ونقل مروياتهم إلى الثقافة الإسلامية بعامة، وإلى التفسير القرآني بخاصة(١)، وسبب هذه النظرة لعبد الله بن عمرو بن العاص هو قصة الزاملتين التي تقول : إن عبد الله عثر على زاملتين . أي حِمْل بعيرين . من كتب أهل الكتاب يوم اليرموك فكان يحدث الناس منهما) فهذه القصة قد أشار إليها بعض العلماء، وبعضهم نسب إليها بعض الروايات التي نسبت إلى عبد الله بن عمرو عن بنى إسرائيل(٢) . وفي رأيي . إن هناك بعض الأسباب التي تجعلنا نتردد في قبولها وجعلها سببا في روايته لبعض الإسرائيليات نجملها فيما يلي:

١. **أسباب دينية:** تتمثل في أمرين: أحدهما أن عبد الله بن عمرو بن العاص قد وضعت عليه أحاديث بهذا الخصوص مفادها أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أباح له قراءة التوراة ليلة والقرآن ليلة، فقد روى الذهبي عن ابن لهيعة بسنده أن عبد الله رأى رؤيا فقصّها على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: (تقرأ الكتابين: التوراة والفرقان) وهذا الخبر عقَّب عليه الذهبي قائلا: (في سنده ابن لهيعة ضعيف الحديث، وهذ الخبر منكر، ولا يشرع لأحد بعد نزول القرآن أن يقرأ التوراة ولا أن يحفظها...)(٣)، ثم قال في موضع آخر: (وأما ما روي من أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أذن لعبد الله أن يقوم بالقرآن ليلة وبالتوراة ليلة، فكذب موضوع قبح الله من افتراه)(٣) فلا نستبعد . **كما يرى د/ عدنان زرزور . وضع مثل هذه القصة عليه أيضا.**(٤)

---

(١) سير أعلام النبلاء –للذهبي– ٨٦/٣.

(٢) (٣) مقدمة في أصول التفسير ص:٩٨، والإسرائيليات للدكتور رمزي نعناعة ص: ١٥٢، ١٥٣. (بتصرف).

(٣) المصدر السابق ٧٩/٥. ٩٤.

(٤) مقدمة في أصول التفسير حاشية ص٩٩.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والأمر الثاني: إن وقعة اليرموك قد حدثت في عهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، أي بعد وفاة النبي ﷺ بزمن غير قليل، وقد تعلم المسلمون منذ زمن نبيهم أن الغنائم الحربية إنما يقسمها الأمير أو الخليفة أو من يقوم على أمر المسلمين، فهل يُقبل عقلا أو شرعا أن عمر بن الخطاب صاحب الموقف المتشدد في الرواية عن بنى إسرائيل أو النقل عنهم أن يعطي لعبد الله بن عمرو مقدار زاملتين من كتب أهل الكتاب بدلا من حقه في الغنائم؟ فهذا لا يقبل عقلا ولم أجد به . حسب علمي . رواية صحيحة أو ضعيفة تؤيده، وليس من المعقول أيضا أن عبد الله قد خص نفسه دون سائر المسلمين بالاستيلاء على هاتين الزاملتين ، فنحن نبرئ عبد الله وسائر الصحابة الكرام من فعل ذلك.

٢. أسباب سياسية: تتمثل في العلاقة بين عبد الله بن عمرو بن العاص وبين خليفة المسلمين آنذاك سيدنا معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه، إذ لم تكن هذه العلاقة بينهما مرضية في غالب أحوالها؛ وذلك لأن عبد الله بن عمرو لم يكن موافقا لسياسة معاوية، وإنما كان يطيعه مرغما بسبب أمر النبي ﷺ أن يطيع أباه طوال حياته، وقد كان أبوه عمرو بن العاص في جيش معاوية، فظلَّ عبد الله آخذا بهذا الأمر طوال حياته عملا بوصية النبي ﷺ[1]، وقد أدى هذا التوتر في العلاقة إلى محاولة تشويه صورة عبد الله الدينية التي كانت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في مكانة سامقة من العبادة ، والعلم ، والجهاد ، فمن المعروف عنه أنه يختص من بين الصحابة بصحيفته الصادقة التي تلقى فيها سبعمئة حديث عن النبي ﷺ مباشرة ليس بينهما راو ،وأنه من أكثر الصحابة كتابة عن النبي ﷺ[2]، ولاشك في أننا نبرئ معاوية رضى الله عنه من محاولة هذا التشويه العلمي المقصود لشخصية عبد الله حتى يبدو علمه مأخوذا عن زاملتين من علم أهل الكتاب، فلا يقبل العلماء على روايته خوفا من اختلاط الصحيح بالباطل عنده، وإنما لا نبرئ من افترى مثل هذه القصة فوضعها عليه مهتبلا لتلك الفرصة التي قد تساعد على رواجها.

---

(١) تذكرة الحفاظ-للذهبي ٤٢/١- دار إحياء التراث العربي-بيروت-لبنان- ١٣٧٤هـ (بتصرف).
(٢) المصدر السابق نفسه.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٣ ـ **أسباب علمية نراها في أمرين:**

★ **أحدهما:** إن الروايات الواردة عن عبد الله بن عمر في التفسير قليلة، على الرغم من أن بعض العلماء قد عده قطبا من أقطاب الإسرائيليات دونما حصر لرواياته الإسرائيلية التي تمكننا من إطلاق مثل هذا الوصف عليه.(١)

★ **والأمر الثاني:** أنني راجعت بعض المصادر المعتبرة مثل: (أسد الغابة، وتهذيب التهذيب، وسير أعلام النبلاء) التي ترجمت لعبد الله فلم أجدها ذكرت قصة الزاملتين من قريب أو بعيد.(٢)

٤ ـ **وأخيرا ، فقد فنَّد الدكتور عدنان زرزور خبر الزاملتين مرجِّحا** (أنه من وضع الوضَّاعين على عبد الله بن عمرو، إما لمواقفه السياسية، أو لصرف الهمم عن صحيفته الصادقة في الحديث) ثم إن ثقافة أهل الكتاب آنذاك: (لم تكن تمثل من الكم الذي يعثر منه عبد الله على زاملتين من كتبهم)(٣) فإذا أضفنا إلى ذلك أن عبد الله هو راوي الحديث الذي يبيح الرواية عن بنى إسرائيل كان كل ذلك أدعى إلى ما ذهبنا إليه من التردد في قبول هذا الخبر عنه.

وفي نهاية هذا المبحث يمكننا أن نجمل موقف الصحابة رضوان الله عليهم من رواية الإسرائيليات بمجملها ، أو نقلها إلى كتب التفسير فيما يلي:

١. إن أعلم الصحابة بكتاب الله وتفسيره . بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . كعمر بن الخطاب وابن عباس، وابن مسعود، كانوا يتوقفون في رواية الإسرائيليات.

---

(١) أشار الإمام ابن تيمية إلى ذلك إشارة سريعة في مقدمته صـ ٩٨ ولكن في عصرنا الحديث عندما حاول الدكتور رمزي نعناعة حصر أشهر من تروى عنهم الإسرائيليات جعل عبد الله بن عمرو ثالثهم صـ١٤٣ . ١٥٩.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة . لابن الأثير . ٣/٣٥٠ . المطبعة الوهبية . ١٢٨٠ هـ تهذيب التهذيب . لابن حجر . ٤١٨/٢ ، ٤١٩ . دائرة المعارف . الهند . الطبعة الأولى . ١٣٢٦ هـ ، وسير أعلام النبلاء . ٨٦/٣ وما بعدها.

(٣) مقدمة في أصول التفسير حاشية صـ ٩٩.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢. إن تقسيم الإسرائيليات إلى أقسام لم يكن من شأنهم ، إذ لم يكن يعنيهم منها سوى ما ذكره القرآن أو صح به الحديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ ولذلك أتى حكمهم عليها بصورة مجملة، ولا يخرج المسكوت عنه منها عن هذا الحكم.

٣. كان الصحابة رضوان الله عليهم يدركون خطورة هذا الأمر وما يترتب عليه من عواقب على التفسير القرآني؛ ولذلك كان سؤالهم لأهل الكتاب إذا وقع .كما يرى بعض العلماء . نادرا ولا يكون إلا في الضرورة القصوى، وبخاصة بعد نهي إمامي التفسير ابن عباس، وابن مسعود للمسلمين عن ذلك، يقول الدكتور محمد حسين الذهبي: (إن الصحابة رضوان الله عليهم .لم يسألوا أهل الكتاب عن شيء، ولم يقبلوا منهم كل شيء، بل كانوا يسألون عن أشياء لا تعدو أن تكون توضيحا للقصة وبيانا لما أجمله القرآن منها، مع توقفهم فيما يلقى إليهم فلا يحكمون عليه بصدق ولا بكذب ما دام يحتمل كلا الأمرين، امتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم (لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم...) الحديث.[١]

٤. ولم يكن سؤال الصحابة .لبنى إسرائيل . إذا وقع يتعدى المسكوت عنه من الإسرائيليات التي تتناول بعض التفصيلات والجزئيات التي لا تدخل في التشريع أو العقائد، وإنما كان سؤالهم فيما لا نص فيه يقول **الدكتور الذهبي**: (كذلك كانوا لا يسألون عن الأشياء التي يشبه أن يكون السؤال عنها نوعا من اللهو والعبث ، كالسؤال عن لون كلب أهل الكهف، والبعض الذي ضرب به القتيل من البقرة، ومقدار سفينة نوح ، ونوع خشبها، واسم الغلام الذي قتله الخضر... وغير ذلك، ولهذا **قال الدهلوي** بعد أن بيَّن أن السؤال عن مثل هذا تكلف ما لا يعني (وكانت الصحابة رضى الله عنهم يعدون مثل ذلك قبيحا من قبيل تضييع الأوقات).[٢]

---

(١) التفسير والمفسرون ١/ ١٦٩ ، ١٧٠.

(٢) المصدر السابق الصفحة نفسها.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

◈ المبحث الثالث: تقسيم الإسرائيليات، وظهور المسكوت عنه.

❁ أولا: تقسيم الإسرائيليات وظهور المسكوت عنه عند ابن تيمية[1]:

بعد اطلاعه على كثير من كتب التفسير بالمأثور في عصره، وما رآه فيها من روايات إسرائيلية لا حصر لها، كتب ابن تيمية مقدمته في أصول التفسير مضمنا إياها رأيه في الإسرائيليات، فقسمها إلى أقسام ثلاثة:

✯ **القسم الأول:** ما عَلِمْنَا صحته مما بأيدينا مما يُشهد له بالصدق، فذاك صحيح.

✯ **والقسم الثاني:** ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

✯ **والقسم الثالث:** ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه، وتجوز حكايته لِمَا تقدم . يقصد الحديث الذي رواه عبد الله بن عمرو وفيه : وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج، وغالب ذلك لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني!)[2]

وهذا التقسيم الذي سبق إليه شيخ الإسلام ابن تيمية . فيما أعلم . حمله عنه كثير من العلماء، وأخذوا عنه جواز رواية الإسرائيليات المسكوت عنها في التفسير، وهذا القول بالجواز لا يعني موافقة الإمام ابن تيمية على ملء كتب التفسير بالمأثور بهذا القسم من الإسرائيليات، مما ينكره شيخ الإسلام نفسه وغيره من العلماء؛ ولذلك وجب علينا أن نحاول فهم هذا التقسيم فهما صحيحا يتوافق مع مراد ابن تيمية منه، ثم نرجع إلى تفسيره للقرآن لنرى هل اعتمد على هذا التقسيم عندما تناول تفسير بعض الآيات التي يروي فيها المفسرون روايات إسرائيلية أم لا؟

فقد شرح لنا قصده من هذا التقسيم في موضعين من مقدمته في أصول التفسير، ولسنا في حاجة إلى بيان رأيه في القسمين الأول والثاني لوضوحهما وعدم الخلاف فيهما، وأما القسم الثالث، وهو المسكوت عنه الذي لا يقوم دليل عندنا على صحته ولا كذبه فسنقف أمام رأيه فيه بالتفصيل؛ لأنه موضوع بحثنا فيما يلي:

---

(١) هو أحمد بن المفتي شهاب الدين عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبى القاسم الحراني، كان من بحور العلم الأذكياء المعدودين الزهاد الأفراد توفي سنة ٧٢٨ هـ، أنظر تذكرة الحفاظ للذهبي ٤/ ١٤٩٦ ترجمة رقم ١١٧٥.

(٢) مقدمة في أصول التفسير صـ ١٠٠.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

❁ ثانيا: موقف ابن تيمية من الإسرائيليات المسكوت عنها:

سبق أن ذكرنا رأيَ ابن تيمية في هذا القسم وتعريفه له بأنه (لا من قبيل الصحيح ولا من قبيل المكذوب، فلا نؤمن به ولا نصدقه وتجوز حكايته) ودليل هذا الجواز حديث عبد الله ابن عمرو الذي ذكرته آنفا وفيه (وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج) وفي رأيي أنه هذا التعريف . إلى هذا الحد . غير مكتمل ولا يعطى ولا يبين الموقف الصحيح لابن تيمية من هذا القسم، وإذا أردنا أن نصل في ذلك إلى حقيقة موقفه وجب علينا أن نتناول ذلك التعريف في ضوء معيارين أساسيين:

◈ **المعيار الأول:** أقواله عن هذه القسم في مقدمته، فعندما تحدث عن التفسير النقلي نراه يقول: (والمقصود بأن جنس المنقول سواء كان عن المعصوم أو غير المعصوم، فمنه ما يمكن معرفة الصحيح منه والضعيف، ومنه ما لا يمكن معرفة ذلك فيه –وهذا القسم الثاني من المنقول– وهو ما لا طريق لنا إلى الجزم بالصدق منه عامته مما لا فائدة فيه، والكلام فيه من فضول الكلام، وأما ما يحتاج المسلمون إلى معرفته فإن الله تعالى نصب على الحق فيه دليلا، فمثال ما لا يفيد ولا دليل على الصحيح منه: اختلافهم في لون كلب أهل الكهف، وفي البعض الذي ضرب به موسى من البقرة، وفي مقدار سفينة نوح... إلخ فهذه الأمور طريق العلم بها النقل، فما كان من هذا منقولا نقلا صحيحا عن النبي ﷺ كاسم صاحب موسى أنه الخضر، فهذا معلوم، وما لم يكن كذلك بل كان مما يؤخذ من أهل الكتاب . كالمنقول عن كعب ووهب، ومحمد بن إسحاق وغيرهم ممن يأخذ عن أهل الكتاب . فهذا لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بحجة كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال:((إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم)).[1]

فهذا المعيار يحتاج منا إلى النظر فيه مرات عديدة؛ لنتبين أنه مع تعريفه السابق يعطينا تصورا صحيحا لحكمه في المسكوت عنه من الإسرائيليات:

فالنظرة الأولى: نتبين منها أن ابن تيمية يتحدث عن المنقول بصفة عامة، ثم يخص المسكوت عنه بالحديث فيحكم عليه بأنه (لا فائدة فيه ، وأنه من فضول الكلام) وهذا يعني

---

(١) مقدمة في أصول التفسير صـ ٥٦ ، ٥٧.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أن عدم نقله أولى وأسلم، فليس من المقبول شرعا ولا عقلا أن نملأ كتب التفسير بما لا فائدة فيه من فضول الكلام، وهي التي تشرح كلام الله سبحانه وتعالى.

والنظرة الثانية: إنه ضرب لنا نموذجا مما نقبله ومما لا نقبله في كتب التفسير، فما صح نقله عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبلناه، وما لم يصح رفضناه، فإذا صح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صاحب موسى أنه الخضر فإن قال لنا قائل غير ذلك رفضنا قوله لِمَا صح عندنا.

النظرة الثالثة: إنه يرى (أن المسكوت عنه لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بحجة) والحجة يقصد بها صحة السند عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهذا ما أكده ودلل عليه بحديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم)) الحديث، فالتوقف المفهوم في الحديث هو البحث عن الحجة الصحيحة لقبوله أو لرفضه ، وهذا يقتضى ألا نقبل رواية في كتب التفسير من هذا القسم إلا بعد التوقف فيها، فإن كانت صحيحة قبلناها، وإلا فلا حاجة لذكرها إلا على سبيل التحذير منها.

النظرة الرابعة: إن ابن تيمية هنا مساير . وهذا ما ينسجم مع منهجه وعلمه وتراثه ـ لما كان عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصحابته، وكل ما في الأمر أنه زاد الأمر تفصيلا لما أجمله الحديث الذي نص على التوقف في الرواية عن أهل الكتاب؛ ولذلك فإن المسكوت عنه الذي تحدث عنه إنما ألحقه . بما وضع لقبوله من شرط الحجة الصحيحة ـ بالصحيح وإلا فيلحق بالمكذوب الذي لانقبل لضعف سنده أو لمخالفته لشرع الله لنا.

◈ **المعيار الثاني:** وهو المعيار التطبيقي لرأيه السابق، والذي نراه فيما تركه من تفسير للقرآن الكريم، إذ لم يُجِزْ ابن تيمية لنفسه رواية المسكوت عنه من الإسرائيليات، فضلا عن رواية الباطل منها، وقد راجعت ما جمعه العلماء من تفسيره في أربعة مجلدات كبار من فتاويه الكبرى[1] فما وجدت من الروايات الإسرائيلية التي ذكرها المفسرون شيئا يذكر، بل وجدته قد حمل على رواة الإسرائيليات، فقال: (ولما فتح المسلمون البلاد، كانت الشام ومصر وحولهما مملوءة من أهل الكتاب اليهود والنصارى، فكانوا يحدثونهم عن أهل الكتاب بما بعضه حق وبعضه باطل، فكان من أكثرهم حديثا عن أهل الكتاب كعب الأحبار، وقد

---

(١) راجع : مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية . جمع وترتيب عبد الرحمن النجدي ج ١٤ ، ١٥، ١٦ ، ١٧ . مطبعة كردستان العلمية . ١٣٢٦هـ

www.alukah.net
شبكة الألوكة

قال معاوية . رضى الله عنه . ما رأينا في هؤلاء الذين يحدثونا عن أهل الكتاب أصدق من كعب، وإن كنا لنبلوا عليه الكذب أحيانا(١). ومعلوم أن عامة ما عند كعب أن ينقل ما وجده في كتبهم، ولو نقل ناقل ما وجده في الكتب عن نبينا ﷺ لكان فيه كذب كثير، فكيف بما في كتب أهل الكتاب مع طول المدة ، وتبديل الدين ، وتفرق أهله ، وكثرة أهل الباطل فيه؟)(٢)

ونلاحظ في هذا القول لابن تيمية ما يؤكد رؤيتنا السابقة في أنه يتوقف في رواية المسكوت عنه، بل لا يعتبر الإسرائيليات إلا قسمين فقط هما كما قال آنفا: (بعضه حق وبعضه باطل)، ولم يقل: إن البعض الآخر المسكوت عنه لا هو حق ولا هو باطل. ثم إنه توقع الكذب في أكثر ما يُروى عن أهل الكتاب معللا ذلك بـ (طول المدة . أخذا من قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾[الحديد:١٦]، وتبديل الدين . أخذا من قوله سبحانه: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾[البقرة:٥٩] . ثم تفرقهم وكثرة أهل الباطل فيهم لقوله سبحانه: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾[البيّنة:٤]

ثم إن ابن تيمية قد نص في أكثر من موضع من مقدمته على أن المسكوت عنه من الإسرائيليات لا نفع منه في الدين، ولا في الدنيا(٣)؛ ولذا فقد أعرض هو نفسه عن روايته في تفسيره، وهو في ذلك قد أخذ عن الطبري أهم آرائه في رواية المسكوت عنه من الإسرائيليات، فعلى الرغم من أن الطبري قد ملأ تفسيره بالروايات الإسرائيلية بكل أقسامها آخذا بالقاعدة الحديثية: من أسند فقد حملك عهدة البحث عن صحة ما أسنده إليك.(٤) إلا أنه يقول عن الروايات الإسرائيلية التي ذكرها الرواة حول طعام المائدة التي أنزلها الله على عيسى وقومه: (الصواب من القول فيما كان على المائدة أن يقال: كان عليها مأكول، وجائز أن يكون سمكا وخبزا، وجائز أن يكون ثمرا من الجنة، وغير نافع العلم به ولا ضار الجهل

---

(١) قال ابن كثير مفسرا هذه العبارة : (يعنى من غير قصد منه) راجع البداية والنهاية ١٣٤/٢.
(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٥ /١٥١ ، ١٥٢.
(٣) مقدمة في أصول التفسير صـ٥٦، ٥٧، ١٠٠.
(٤) التفسير والمفسرون ١/ ٢١٢.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

به، إذا أقر تالي الآية بظاهر ما احتمله التنزيل)[1]، وكذلك يقول عن عدد الدراهم التي باعوا بها يوسف عليه السلام:(وأي ذلك كان فإنها كانت معدودة غير موزونة، وليس في العلم بمبلغ وزن ذلك فائدة تقع في دين، ولا في جهل به دخول ضر به، والإيمان بظاهر التنزيل فرض، وما عداه فموضوع عنا تكلف علمه)[2]، فالخوض في نقل المسكوت عنه من الإسرائيليات تكلف لا حاجة لنا فيه، كما يرى الطبري وابن تيمية.

❁ ثالثا: موقف العلماء بعد ابن تيمية من المسكوت عنه من الإسرائيليات.

كان لمنهج ابن تيمية السابق أثره الواضح فيمن أتى بعده من العلماء، وبخاصة من تعرض منهم لتفسير القرآن أو تناول بعض علومه، أو لمن تناول بالشرح الأحاديث الواردة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فمنهم من التزم منهج ابن تيمية، وفهم مراده فهما واضحا، وحاول تطبيقه في تفسيره للقرآن أو كتابته للتاريخ كابن كثير في تفسيره وتاريخه، ومنهم من خالفه كبدر الدين البقاعي، ورأى جواز النقل للروايات الإسرائيلية دونما تمييز بين أقسامها، ومنهم من نظر إلى أن الحديثين الصحيحين المتداولين بين أهل العلم في هذه المسألة يجب الجمع بينهما على وجه من الوجوه كابن حجر، ولاشك أن غيرهم من العلماء كان لهم تجاه القسم المسكوت عنه من الإسرائيليات منهجا في الأخذ أو الرفض إلا أنني أقتصر على هؤلاء الثلاثة؛ لوضوح موقفهم تجاه هذا القسم.

◈ منهج ابن كثير[3] تجاه المسكوت عنه من الإسرائيليات.

أ . موقفه في تفسيره: نقل ابن كثير في مقدمة تفسيره رأي إمامه ابن تيمية عن الإسرائيليات وأقسامها، وكأنه يريد بذلك وضع أساس أو خطة أو منهج يلتزمه تجاه قبول الإسرائيليات في تفسيره، يتمثل في عدم الأخذ بالروايات الإسرائيلية إلا ما صح سنده إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أما ما عدا ذلك فقد وقف منه موقف الناقد المبين؛ لما فيه من كذب في

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن . للطبري .٨٨/٧.

(٢) المصدر السابق ١٠٣/١٢.

(٣) هو عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير البصري الشافعي، عنى بالرجال والمتون والتفقه والتفسير توفي سنة ٧٧٤. تذكرة الحفاظ ١٥٠٨/٤.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

متنه أو ضعف في سنده؛ وقد نص ابن كثير في غير موضع من تفسيره على موقفه هذا إذ يقول عن تفسيره بعامة: (والذي نسلكه في هذا التفسير الإعراض عن كثير من الأحاديث الإسرائيلية؛ لما فيها من تضييع الزمان، ولما اشتملت عليه كثير منها من الكذب المروج عليهم، فإنهم لا تفرقة عندهم بين صحيحها وسقيمها، كما حرره الأئمة الحفاظ المتقنون من هذه الأمة).(١)

وقد التزم هذا النهج في غالب تفسيره فقال عن قصة هاروت وماروت: (وقصها خلق من المفسرين المتقدمين والمتأخرين، وحاصلها راجع في تفصيلها إلى أخبار بنى إسرائيل؛ إذ ليس فيها حديث مرفوع صحيح متصل الإسناد إلى الصادق المصدوق المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، وظاهر سياق القرآن إجمال القصة من غير بسط ولا إطناب، فنحن نؤمن بما ورد في القرآن الكريم على ما أراد الله تعالى والله أعلم بحقيقة الحال).(٢)

فمنهجه هو الإعراض عن الأحاديث الإسرائيلية معللا ذلك بكذبها وعدم فائدتها لدين ولا لدنيا، فلا تقبل عنده إلا إذا وردت في حديث مرفوع صحيح الإسناد إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وإلا فالإيمان بظاهر القرآن بصورة مجملة في مثل هذه المواطن أسلم وأقوم. ولا شك ان ابن كثير يمثل في ذلك رأب علماء الحديث؛ لأنه صاحب مكانة مرموقة فيهم حتى قيل: (إن تفسيره للقرآن معلم ومرشد لطالب الحديث، يعرف به كيف ينقد الأسانيد والمتون، وكيف يميز الصحيح من غيره).(٣)

ولذلك كان رأيه في المسكوت عنه أن يُقبل من خلال مصفاة علم الحديث، فما كان صحيحا قبلناه، وما كان غير ذلك رفضناه، وهو المنهج الذي طبقه علماء الحديث مع السنة النبوية، فأنقذوها من وضع الوضاعين وافتراء الجاهلين، وقد تناول ابن كثير حديث الإباحة لرواية المسكوت عنه من الإسرائيليات من هذا المنظور، فقال ابن كثير معقبا على ما روي حول قوله تعالى (ق): (وكأن هذا- والله أعلم – من خرافات بنى إسرائيل التي أخذها عنهم بعض الناس، لما رأى من جواز الرواية عنهم مما لا يصدق ولا يكذب، وعندي أن هذا

---

(١) تفسير ابن كثير ٣/١٨١. ١٨٢.

(٢) البداية والنهاية ١/٣٧ ، وتفسير ابن كثير ١/١٤١.

(٣) الإسرائيليات للدكتور رمزي نعناعة صـ ٣٢٣.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وأمثاله وأشباهه من اختلاق بعض زنادقتهم، يلبسون على الناس أمر دينهم، كما افترى في هذه الأمة – مع جلالة قدر علمائها وحفاظها وأئمتها– أحاديث عن النبي ﷺ، وما بالعهد من قدم، فكيف بأمة بنى إسرائيل مع طول المدى وقلة الحفاظ والنقاد فيهم، وشربهم الخمور، وتحريف علمائهم الكلم عن مواضعه، وتبديل كتب الله وآياته، وإنما أباح الشارع الرواية عنهم في قوله: ((وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج)) فيما قد يجوزه العقل، فأما ما تحيله العقول، ويحكم فيه بالبطلان، ويغلب على الظنون كذبه، فليس من هذا القبيل والله أعلم)[1]

ونتج عن منهجه هذا الذي حاول أن يلزم به نفسه ما وسعه الجهد في غالب تفسيره أن لا يرتضى طريقة المفسرين الذين تساهلوا في رواية المسكوت عنه من الإسرائيليات، فقد كرر في غير موضع قوله: (وقد أكثر كثير من السلف من المفسرين وكذا طائفة كثيرة من الخلف من الحكاية عن كتب أهل الكتاب في تفسير القرآن المجيد وليس بهم احتياج إلى أخبارهم ولله الحمد والمنة).[2]

وقال في موضع آخر عن قبول المفسرين للمسكوت عنه: (وما ليس فيه موافقة (لشرعنا) ولا مخالفة، لا نصدقه ولا نكذبه، بل نجعله وقفا، وما كان من هذا الضرب منها فقد رخص كثير من السلف في روايته، وكثير من ذلك مما لا فائدة فيه، ولا حاصل له مما ينتفع به في الدين، ولو كانت فائدته تعود على المكلفين في دينهم لبينته هذه الشريعة الكاملة الشاملة).[3]

ب. موقفه في تاريخه.

وبعد هذا النهج الواضح الذي نهجه ابن كثير في تفسيره نراه يعقد في تاريخه فصلا كاملا تحت عنوان: (باب بيان الإذن في الرواية والتحديث عن أخبار بنى إسرائيل)[4] شرح فيه معنى الإذن في الرواية عن بنى إسرائيل على النحو التالي:

---

(١) تفسير ابن كثير ٤/٢٢١.

(٢) المصدر السابق ٤/٢٢١.

(٣) المصدر السابق ٣/١٨١ ، ١٨٢.

(٤) البداية والنهاية ٢/ ١٣٢.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١. ذكر الحديث الذي يدل على الإباحة من عدة طرق: عن الإمام أحمد ، والبخاري ، ومسلم، والترمذي، وغيرهم.

٢. عقب على الحديث ـ بعد ذكر ه أشهر طرقه ـ فقال: (إذا تقرر جواز الرواية عنهم فهو محمول على ما يمكن أن يكون صحيحا فأما ما يعلم، أو يظن بطلانه لمخالفته الحق الذي بأيدينا عن المعصوم، فذاك متروك مردود لا يعرج عليه).[١]

٣ـ فإذا سألنا ابن كثير أن يحدد رأيه في معنى الإذن الوارد بالحديث كان جوابه: (ثم مع هذا كله لا يلزم من جواز روايته أن تعتقد صحته؛ لما رواه البخاري عن أبى هريرة قال:(كان أهل الكتاب يقرأون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام فقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((لا تصدقوا أهل الكتاب، ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون)) تفرد به البخاري من هذا الوجه.[٢]

٤ . وما رواه أحمد عن أبي أنملة الأنصاري عن أبيه أنه كان جالسا عند رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذ جاء رجل من اليهود فقال: يا محمد، هل تتكلم هذه الجنازة؟ فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الله أعلم، فقال اليهودي: أنا أشهد أنها تتكلم. فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالله وكتبه ورسله، فإن كان حقا لم تكذبوهم، وإن كان باطلا لم تصدقوهم)). تفرد به أحمد، ثم ذكر ابن كثير قصة نهي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمر بن الخطاب وغضبه لما رأى عمر قد نقل بعض الروايات عن أهل الكتاب.[٣]

٥ـ وقد كررنا ذكر هذه الأحاديث على الرغم من ذكرها آنفا لما نلاحظه في ترتيب ابن كثير لهذه الأحاديث، وفي سياقه لها فقد ذكر أحاديث الإباحة أولا، ثم عقب عليها برأيه وبيان المقصود منها، ثم دلل على رأيه بأحاديث المنع؛ مما يدل دلالة واضحة على حرصه على التوقف بشأنها ويؤيد ذلك:

---

(١) البداية والنهاية ١٣٣/٢.

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٧٠/٨ حديث رقم (٤٤٨٥)، وفي البداية والنهاية ١٣٣/٢.

(٣) المسند للإمام أحمد ١٣٦/٤ والبداية والنهاية ١٣٣/٢.

www.alukah.net

٦ـ قول ابن كثير تعقيبا على أحاديث المنع: (فهذه الأحاديث دليل على أنهم قد بدلوا ما بأيديهم من الكتب السماوية وحرفوها وأولوها ووضعوها على غير موضعها ولا سيما ما يبدونه من المعربات التي لم يحيطوا بها علما وهي بلغتهم فكيف يعبرون عنها بغيرها؟ ولأجل هذا وقع في تعريبهم خطأ كبير ووهم كثير مع ما لهم من المقاصد الفاسدة والأوهام الباردة وهذا يتحققه من نظر في كتبهم التي بأيديهم وتأمل ما فيها من سوء التعبير وقبح التبديل... وهذه التوراة التي يبدونها ويخفون منها كثيرا فيما ذكروه فيها تحريف وتبديل وتغيير وسوء تعبير يعلم من نظر فيها وتأمل ما قالوه وأبدوه وما أخفوه، وكيف يسوغون عبارة فاسدة البناء والتركيب باطلة من حيث معناها ومبناها.[١]

٧. ولم يقتصر ابن كثير على ما ذكرناه آنفا، بل ذكر رأي ابن عباس وابن مسعود في الإسرائيليات وهو ما سبق أن ذكرناه عنهما.

٨ . وفي النهاية أراد ابن كثير أن يرسم لنا نموذجا تطبيقيا لما يمكن قبوله من الروايات الإسرائيلية فذكر سبعة وعشرين حديثا صحيحا عن أخبار بنى إسرائيل، ثم عقَّب عليها قائلا: (وأخبار بنى إسرائيل كثيرة جدا في الكتاب والسنة النبوية، ولو ذهبنا نتقصَّى ذلك لطال الكتاب، ولكن ما ذكرناه مما ذكره الإمام أبو عبد الله البخاري في هذا الكتاب مقنع وكفاية، وهو تذكرة وأنموذج لهذا الباب، والله أعلم)

ويقول –بعد ذلك بسطور–: (وأما ما بأيديهم من التوراة المعربة فلا يشك عاقل في تبديلها وتحريف كثير من ألفاظها، وتغيير القصص والألفاظ والزيادات والنقص البيِّن الواضح، وفيها من الكذب البين والخطأ الفاحش شيء كثير جدا، فأما ما يتلونه بلسانهم ويكتبونه بأقلامهم فلا اطلاع لنا عليه، والمظنون بهم أنهم كذبة خونة يكثرون الفرية على الله ورسوله).[٢]

ومما سبق يتضح لنا أن ابن كثير في تاريخه وتفسيره ينظر إلى الإسرائيليات نظرة واحدة تعتمد على مصدرها ومنبعها، وهو التوراة المحرفة المبدَّلة المختلطة التي مسخها

---

(١) البداية والنهاية ٢/١٣٤.

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٤٧ ، ١٤٩.

www.alukah.net

اليهود بانحرافاتهم، ثم عربوها بلغة غير لغتهم، فزادوا الطين بلة لجهلهم بلغة غيرهم، فإذا أراد ناقل أن يأخذ عن التوراة وقع في الإشكالين معا: ما فعله اليهود بأيديهم في كتابهم من تحريف وتبديل... إلخ، وما وقعوا فيه من أخطاء عندما ترجموه إلى اللغة العربية التي تختلف عن لغتهم، هذا بالإضافة ـ كما يرى ابن كثير وهو المحدث المعروف ـ إلى عدم الصحة لكثير مما يرويه الناقلون عن اليهود.

ولذلك فإننا نراه وبما سقناه من أدلة قد أجمل الحديث عن الإسرائيليات، فجعلها قسمين اثنين فقط: ما هو مقبول مما صح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو النموذج الذي يجب أن يُحتذى، وما هو مرفوض مما لم يصح عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وروي عن بنى إسرائيل دونما تمحيص لسنده ومتنه، وأما المسكوت عنه . وإن كان أشار إليه في تفسيره أخذا عن أستاذه ابن تيمية . إلا أنه عندما أراد الحديث عن ذلك تفصيلا في تاريخه لم نره قد تعرض له؛ مما يدل على أنه يرى التوقف في نقله إلا من خلال معايير علماء الحديث من حيث الصحة والضعف.

◈ **الإمام ابن حجر[1] وموقفه من المسكوت عنه من الإسرائيليات.**

في شرحه لقو ل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج)) الحديث يرى ابن حجر جواز الرواية عن بنى إسرائيل فيقول: (أي لا ضيق عليكم في الحديث عنهم؛ لأنه كان تقدم منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزجر عن الأخذ عنهم . يقصد قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((لا تصدقوا بنى إسرائيل ولا تكذبوهم)) الحديث ـ والنظر في كتبهم ثم حصل التوسع في ذلك، وكأن النهي وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية والقواعد الدينية خشية الفتنة، ثم لما زال المحذور وقع الإذن في ذلك؛ لِمَا في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار).[2]

فابن حجر يرى جواز الرواية عن بنى إسرائيل والحديث عنهم، والنظر في كتبهم، معللا ذلك بعدد من الوجوه هي:

---

(١) ابن حجر أبو الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ. انظر ترجمته مستوفا ة في مقدمة فتح الباري ١/ ٢ المطبعة الأميرية . مصر . ١٣٠٠هـ.

(٢) فتح الباري ٦/ ٤٩٦، ـ ٤٩٩ حديث رقم ٣٤٦١.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

★ **الوجه الأول:** زوال السبب الذي من أجله كان النهي عن الرواية عنهم، وهو عدم استقرار الأحكام الإسلامية في بداية الأمر، وخشية وقوع الفتن، فلما استقرت الأحكام، ولم تعد هناك خشية من وقوع الفتنة تأخر حديث الجواز بالرواية عنهم؛ ولذلك كان هو الحكم الأخير فيجب المسير إليه.

★ **والوجه الثاني:** الاعتبار بما في أخبارهم من الأعاجيب.

★ **والوجه الثالث:** هو محاولة الجمع بين الحديثين الصحيحين حتى لا يكون بينهما شبهة تعارض، ومعلوم أن ابن حجر من علماء الحديث المعدودين الأفذاذ، وكفاه علما شرحه صحيح البخاري في كتابه فتح الباري؛ ولذلك فسوف نحاول أن نفهم حكمه هذا بكل ما يمكننا من الوجوه:

١ . قد نفهم من قول ابن حجر الإشارة إلى نسخ حديث التوقف في الرواية عن بني إسرائيل؛ لأنه متقدم . في رأيه . عن حديث الجواز، وهذا يحتاج إلى دليل؛ لأن القول بالنسخ يحتاج إلى معرف التاريخ[1]، فما الدليل على تقدم حديث النهي على حديث الإباحة؟ وإنما رأينا آنفا أدلة على ضده تتمثل في أخذ عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن مسعود . بعد وفاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. بالنهي لا بالإباحة، وما كان الأمر بالإباحة ليخفي على أمثال هؤلاء حتى يتجاهلوه !! بل إن سياق هذين الحديثين عند ابن تيمية، وابن كثير ليدل على تقدم حديث الإباحة أولا، ثم كان حديث النهي تاليا، كما يرى العلماء أنه :(إذا جهل المحدث تاريخ ورود الحديثين أو أحدهما كان عليه التوقف في الترجيح بينهما، أو العمل بأحدهما دون الآخر، والتوقف هنا يعنى . في الحقيقة . سقوط العمل بالدليلين معا، فلا يصح الأخذ بأحدهما دون الآخر، حتى لا يقع الآخذ في الترجيح بدون مرجح).[2]

---

(١) الاعتبار في الناسخ من المنسوخ من الأثار . لأبى بكر محمد بن موسى الهمذاني (ت ٥٨٤ هـ). تعليق: راتب حكمي . الوجه الحادي والثلاثين صـ ١١ . مطبعة الأندلس . بحمص . سوريا . الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ

(٢) مقاييس نقد متون السنة . الدكتور / مسفر عزم الله الدميني . صـ ١٧٠ . مطبعة المؤلف . الرياض . السعودية . الطبعة الأولى . ١٤٠٤ هـ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢. وإذا فهمنا من قول ابن حجر أنه أراد التوفيق بين الحديثين؛ لدفع ما قد يتوهم من شبهة التعارض بينهما، فإن ترجيح العلماء بين الأحاديث التي بينها شبهة تعارض يجعلنا نرى أن الأخذ بحديث المنع أولى من الأخذ بحديث الإباحة، فقد ذكروا من وجوه الترجيح بين الأحاديث المتعارضة:

◆ (أن يكون أحد الحديثين موافقا لظاهر القرآن دون الآخر فيكون الأول أولى بالاعتبار).[١] وحديث النهي يوافق ظاهر القرآن في عشرات الآيات التي تصف كتب بنى إسرائيل بالتحريف والتبديل، والاختلاط والنسيان مما ذكرنا منه طرفا فيما سبق.

◆ ومن وجوه الترجيح أيضا: (أن يكون أحد الحديثين قد عمل به الخلفاء الراشدون دون الثاني، فيكون آكد؛ ولذلك قدموا رواية من روى في تكبيرات العيدين سبعا وخمسا على رواية من روى أربعا كأربع الجنائز؛ لأن الأول قد عمل به أبو بكر وعمر رضى الله عنهما، فيكون إلى الصحة أقرب، والأخذ به أصوب)[٢]

ونلاحظ في الحديثين اللذين بين أيدينا أن عمر بن الخطاب قد عمل بأحدهما طوال حياته رضى الله عنه، وهو حديث النهي عن الرواية والنقل عن بنى إسرائيل، أو عن كتبهم.

◆ ومن المرجحات الهامة أيضا ما ذكره الهمداني في الوجه السادس والأربعين: (أن يكون أحد الحديثين يدل على الحظر، والآخر يدل على الإباحة، فهل يقدم الحظر على الإباحة أم لا؟ اختلفوا فيه فمنهم من قال لا يرجح بهذا؛ لأن تحريم المباح كإباحة المحظور؛ فلا يكون للآخر رجحان، ومنه من قال يرجح بذلك؛ لأنه إذا اجتمع ما يبيح وما يحظر غلب جانب الحظر، كما في المتولد بين ما يؤكل لحمه، وبين ما لا يؤكل، وكاجتماع ذكاة المسلم والوثني في الشاة، ولأن الإثم حاصل في فعل المحظور، ولا إثم في ترك المباح فكان الترك أولى)[٣] وهذا الوجه الأخير من وجوه الترجيح يعتبر أحد الأدلة المرجحة فيما نحن بصدده من الحديثين السابقين؛ فأحدهما يبيح الرواية عن بنى إسرائيل، والآخر يدعو إلى الحظر،

---

(١) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار . صـ ١٨ومقاييس نقد متون السنة صـ٦٧، ٧٠، ١١٨، ١٧١.

(٢) الاعتبار صـ١٩، والمقاييس صـ ١٧٤.

(٣) الاعتبار صـ ٢٢.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فلا شك أن الناظر في كتب التفسير القديمة وما صارت تحويه من أباطيل وردت من جراء الرواية عن بنى إسرائيل، وذكر ما في كتبهم وما يقوله جهلاؤهم، يقطع بأن الأخذ بالحظر في الرواية عنهم أولى وأنفع لتفسير القرآن من الإباحة والله أعلم.

٣ . ثم إن ابن حجر قد أورد من أقوال الأئمة ما نفهم منه عدم القول بالإباحة المطلقة ، فقد أورد قول الإمام مالك: (المراد التحدث عنهم بما كان من أمر حسن أما ما علم كذبه فلا) وهذا يفيد التوقف فيما نتحدث به عنهم، فإن كان حسنا أي موافقا لشرعنا قبلناه، وإن كان سيئا لا يقبله شرعنا رفضناه، ونرجح أن قول الإمام مالك رضى الله عنه أقرب إلى النهي منه إلى الإباحة بما قاله . هو نفسه . في النهي عن رواية أحاديث الشيعة من أهل العراق حيث يقول عن أحاديثهم: (أنزلوا أحاديث أهل العراق منزلة أحاديث أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم) فكان بعد الفتنة لا يقبل أحاديثهم.(١)

وأورد ابن حجر في شرحه لحديث الإباحة أيضا قولا للإمام الشافعي يقول فيه: (مِن المعلوم أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يجيز التحدث بالكذب، فالمعنى: حدثوا عن بنى إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم وهو نظير قوله: ((إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم...)) الحديث ولم يَرِد الإذن ولا المنع من التحدث بما يقطع بصدقه).(٢)

وعبارة الإمام الشافعي رحمه الله لا يُفْهَم منها الإباحة أيضا، وإنما يفهم منها أن ما يجيزه العلماء من الروايات الإسرائيلية فاقبلوه، والعلماء الأثبات لا يجيزون قبول الكذب، وأما المقطوع بصدقه كالذي ورد عنهم في القرآن أو الحديث الصحيح فلا يشمله هذا الحديث.

٤ . وفي شرح الحديث الآخر الذي ينص على التوقف في الرواية عنهم، والذي يقول فيه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ((لا تصدقوا بنى إسرائيل ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله...)) الحديث أورد ابن حجر رأي ابن عباس الذي ينهي فيه المسلمين عن سؤال أهل الكتاب وسبق أن ذكرناه، وأورد رأي المهلب الذي يقول فيه: (هذا النهي إنما هو عن سؤالهم عما لا نص فيه؛ لأن

---

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال . لابن تيمية . صـ ٨٨. اختصار الذهبي . تحقيق محب الدين الخطيب . المكتبة السلفية . مصر . د.ت.

(٢) فتح الباري ٦/٤٩٩.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

شرعنا مكتف بنفسه، فإذا لم يوجد فيه نص ففي النظر والاستدلال غنى عن سؤالهم).[1] وفي هذا الرأي ترى كيف أن المهلب قد ضيق السبيل جدا على من يرى الأخذ عن بنى إسرائيل في المسكوت عنه فيما لا نص فيه في شرعنا . أي المسكوت عنه . نعالجه بالنظر والاستدلال فهو أقوم وأسلم . إذا كان عن علماء المسلمين الأثبات . من الأخذ عن أهل الكتاب.

◈ **بدر الدين البقاعي[2] يجيز رواية المسكوت عنه من الإسرائيليات.**

يقول البقاعي في حكم النقل عن أهل الكتاب: (حكم النقل عن أهل الكتاب ولو كان فيما لا يصدقه كتابنا ولا يكذبه الجواز، وإن لم يثبت ذلك المنقول، وكذا ما نقل عن غيرهم من أهل الأديان الباطلة؛ لأن المقصود الاستئناس لا الاعتماد، بخلاف ما يستدل به في شرعنا فإنه العمدة في الاحتجاج للدين فلابد من ثبوته، فالذي عندنا من الأدلة ثلاثة أقسام: موضوعات، وضعاف، وغير ذلك؛ فالذي ليس بموضوع ولا ضعيف مطلق الضعف يُورَد للحجة، والضعيف المتماسك للترغيب، والموضوع يُذكر لبيان التحذير منه بأنه كذب، فإذا وازنت بين ما ينقله أئمتنا من أهل ديننا للاستدلال لشرعنا بما ينقله الأئمة عن أهل الكتاب سقط من هذه الأقسام الثلاثة في النقل عنهم ما هو للحجة، فإنه لا ينقل عنهم ما يثبت به حكم من أحكامنا، ويبقى ما يصدقه كتابنا فيجوز نقله، وإن لم يكن في حيز ما يثبت؛ لأنه في حكم المواعظ لنا، وأما ما كذبه كتابنا فهو كالموضوع لا يجوز نقله إلا مقرونا ببيان حاله).[3]

ولا نسلم للبقاعي في رأيه السابق وسنحاول قراءة هذا الحكم مرة على وجه آخر، يقول البقاعي:(حكم النقل عن أهل الكتاب، ولو كان فيما لا يصدقه كتابنا ولا يكذبه الجواز، وإن لم يثبت ذلك المنقول) والمعنى قبول المسكوت عنه من الاسرائيليات وإن كان سنده لا ثبوت له ، أي وإن كان سنده ضعيفا أو ساقطا، وهذا غير مقبول عند علماء الحديث الذين قالوا

---

(١) فتح الباري ٣٣٤/١٣ (تصرف).

(٢) هو برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥ هـ).

(٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور . بدر الدين البقاعي ٢٧٢/٢ . دائرة المعارف العثمانية . الهند . ١٣٨٩هـ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

عن أهمية السند في بيان صحة الحديث والأخذ به أو رفضه، فقالوا: (إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم)، وقالوا: (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء) وقالوا:(وإذا كان السند ضروريا للحكم على كل حديث أو قول منسوب إلى صاحبه، فلا غرابة حينئذ أن يكون اهتمام المحدثين به في المقام الأول؛ لأن الحكم على الحديث لا يكون إلا بعد النظر في إسناده).(١)

والبقاعي يعلل التساهل في قبول الرواية الإسرائيلية ضعيفة الإسناد بقوله: (لأن المقصود الاستئناس لا الاعتماد بخلاف ما يستدل به في شرعنا؛ فإنه العمدة في الاحتجاج للدين) وهذا المبرر الذي يسوقه لا يُسَلِّم به علماء التفسير الذين يرون أن ديننا وشرعنا مكتف بنفسه، وليس في حاجة إلى استكمال نقص من موعظة أو عبرة أو استئناس بالروايات الضعيفة المنقولة عن الأديان الأخرى، ويحتجون في ذلك بقوله تعالى: ﴿**ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا**﴾[المائدة:٣](٢)، وبما صح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال:((تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدا: كتاب الله وسنتي)).(٣) فإن كان ولابد من تعيين مبهم من مبهمات القرآن، أو توضيح جزئية من قصصه ، كثرت فيها الأقوال والنقول فلا مانع .كما يرى العلماء . (مِن نَقْل المفسر لهذه الأقوال جميعا، شريطة أن ينبه على الصحيح منها، ويبطل الباطل، وليس له أن يحكى الخلاف ويطلقه، ولا ينبه على صحيح الأقوال وباطلها؛ لأن هذا العمل يعد ناقصا لا فائدة فيه ما دام قد خلط الصحيح بالعليل، وجرد الأقوال من الأسانيد ، ووضع أمام القارئ من الأقوال المختلفة ما يسبب له الحيرة والاضطراب).(٤)

---

(١) مقاييس نقد متون السنة صـ ٥٠ وقد المائدة نسب هذه الأقوال لأصحابها.

(٢) راجع تفسير ابن عباس من صحيفة على بن أبى طلحة صـ ١٧٠.

(٣) الحديث في موطأ الإمام مالك بلفظ (تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما مسكتم بهما : كتاب الله وسنة نبيه) الموطأ صـ ٨٩٩ حديث رقم(٣) كتاب القدر . المكتبة الفيصلية . مكة . ١٩٥١م

(٤) مقدمة في أصول التفسير صـ ١٠١، والتفسير والمفسرون ١٨٣/١ والإسرائيليات للدكتور رمزي نعناعة ٤٣٦ ، ٤٣٧ (بتصرف).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ويقسم البقاعي الأدلة إلى أقسام: الصحيح وهو الذي ليس بضعيف ولا موضوع و يحتج به ، والموضوع لا يحتج به ويذكر للتحذير منه ،ولم يبق إلا الضعيف ، ويرى أنه يذكر للترغيب ، وهو بذلك يخالف المحدثين الذين يختلفون في قبول الحديث الضعيف[1] في فضائل الأعمال، وكثير منهم يرفض ذلك، وصحيح أن أئمتنا لم ينقلوا عن أهل الكتاب ما يبنى عليه حكم عقدي أو فقهي أو شرعي، ولكن نقل هذا في كتب التفسير، ووضعه تفسيرا لآيات كتاب الله ربما صار أكثر خطورة من نقل مثل هذه الأحكام، ولا يجوز قبول ذلك على أنه في حكم الموعظة لنا، فإن المواعظ القرآنية الواردة في سوره كسور: هود ، والواقعة، والمرسلات، وغيرها مما أشار إليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[2] فيه الكفاية لمن أراد الاتعاظ الصحيح.

وفي موضع آخر يسوق البقاعي بعض أدلة أخرى على جواز النقل عن كتب أهل الكتاب كقوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[آل عمران:٩٣]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾[المائدة:٤٨] ودعوة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اليهود للاحتكام للتوراة في قصة الزاني، ثم يُعقب بعد ذكرها قائلا: (هذا فيما يصدقه كتابنا) ومعنى عبارته هذه: أن ماورد في كتابنا، أو ورد في صحيح الحديث لا حرج في نقله، ثم قال البقاعي: (وأما ما لا يصدقه كتابنا ولا يكذبه، فقد روى البخاري عن عبد الله بن عمر أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: ((حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج)) الحديث ، وهو معنى ما في الصحيحين عن أبى هريرة أنه قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم...)) الحديث. ويخلص البقاعي . بعد الجمع بين الحديثين ـ إلى حكم مهم يقول فيه: (فإن دلالة هذا على سنية ذكر مثل ذلك أقرب من الدلالة على غيرها)[3] وهذا

---

(١) تيسير مصطلح الحديث . الدكتور . محمود الطحان . صـ ٦٥ . مكتبة المعارف الرياض . الطبعة الثامنة . ١٤٠٧هـ.

(٢) إشارة إلى قوله صلى الله عليه وسلم: (شيبتني هود والواقعة والمرسلات وأخواتها) الحديث أخرجه الترمذي ٩/ ٣٧ حديث رقم ٣٢٩٣ وهو في تفسير ابن كثير عن ابن عباس٢/٤١٦.

(٣) نظم الدرر ٢/٢٧٤.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الحكم يعنى أن رواية المسكوت عنه من الإسرائيليات عن أهل الكتاب سنة متبعة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ! وهذا الحكم الذي انتهي إليه البقاعي مردود من وجوه:

١. أنه يخالف عموم النهي الوارد في القرآن عن السؤال عما سكت عنه القرآن، ولم يتحدث عنه النبي وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

٢ . إن ما صح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مما أشار إليه ابن كثير من رواية البخاري . وسبق الإشارة . إليه هو السنة الصحيحة التي يجب اتباعها، وأما الجمع الذي جمعه البقاعي هنا بين الحديثين . مع كونه لا يرتكن على أساس من أسس الجمع أو الترجيح بين الحديثين ـ فإنه لا يفيد أن النقل عن كتب اليهود سنة متبعة، وما فعله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من ذكر بعض الأحداث التي وقعت لبنى إسرائيل إنما كان بوحي من الله سبحانه وتعالى؛ لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم:٣] ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٤] فالواجب على المسلمين أن لا يتعدوا في الرواية عن بنى إسرائيل إلا ما صح عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهذا هو الاتباع الصحيح.

٣. وهل كان عمر بن الخطاب مخالفا لسنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندما هم بضرب من نقل عن كتب أهل الكتاب ؟ وهل كان سنية هذا الأمر تخفي على أمثال عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وهما ينهيان المسلمين عن سؤال أهل الكتاب كما سبقت الإشارة إلى ذلك؟

٤ . ومن الغريب حقا أن يخالف البقاعي برأيه هذا علماءه في مذهب الشافعية قائلا: (فإن فهم أحد الشافعية منع أئمتهم قراءة شيء من الكتب القديمة مستندا إلى قول الإمام أبى القاسم الرافعي في شرحه: (وكتب التوراة والإنجيل مما لا يحل الانتفاع به لأنهم بدلوا وغيروا وكذا قال غيره من الأصحاب) قيل له: هذا مخصوص بما علم تبديله؛ بدليل أن كل من قال ذلك علل بالتبديل فدار الحكم معه)[1] ولا يخفى على البقاعي أن ما أصاب التوراة والإنجيل لم يكن التبديل فقط، فماذا يقول في التحريف الذي نص عليه القرآن في قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[المائدة:١٣] وماذا يقول في النسيان؟ كما في قوله تعالى: ﴿وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾[المائدة:١٣] وماذا يقول في إلباسهم الحق بالباطل؟ كما في قوله تعالى:

---

(١) نظم الدرر ٢/٢٧٤.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ﴾[البقرة:٤٢] إلخ. فليس هذا الحكم مخصوص بالتبديل حتى يدور معه ويختص به؛ لأن التبديل يذكر على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر، وإلا فكتب أهل الكتاب أصابها التبديل وغيره كما نص على ذلك القرآن في آيات عديدة، ثم إن أهل الكتاب قد ألبسوا الحق بالباطل، ولووا ألسنتهم بالكتاب لنحسبه من الكتاب، وما هو من الكتاب فأنى للمسلمين أن يميزوا بين الصحيح والسقيم إذا نقلوا عن التوراة والإنجيل؟ وأنى لهم أن يميزوا بين ما بُدِّل وما لم يبدل بأيدي أحبار اليهود ورهبانهم؟

www.alukah.net

❁ ثالثا: العلماء المعاصرون وموقفهم من المسكوت عنه من الإسرائيليات.

حاول المفسرون إعادة النظر في كتب التفسير القديمة ليجمعوا بين الأصالة والمعاصرة، فكان عليهم أن يحددوا موقفهم تجاه ما ملئت به هذه الكتب من إسرائيليات بأقسامها الثلاث، ولا نجد بين الباحثين المعاصرين ـ حسبما أعلم ـ من يقول بقبول الإسرائيليات المكذوبة أو المسكوت عنها؛ وذلك لما رأوه من خطورتها على تفسير القرآن الكريم، وحتى يمكن لنا معرفة تحديد موقفهم منها فإننا يمكن نميز بين مرحلتين بارزتين:

◈ **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة التنبيه على خطورة الإسرائيليات في كتب التفسير القديمة، وبخاصة ما هو بالمأثور منها، وضرورة توخى الحذر مما ذكره المفسرون فيها من روايات إسرائيلية تحمل طعنا على الأنبياء، أو تغيب العقل المسلم عن واقعه ومتطلبات دينه، ويمثل هذه المرحلة[1] من العلماء **الأستاذ رشيد رضا** الذي يقول عن الإسرائيليات: (إن أكثر ما روي في التفسير المأثور أو كثيره: حجاب على القرآن، وشاغل لتاليه عن مقاصده العالية المزكية للأنفس، المنورة للعقول، فالمفضلون للتفسير المأثور لهم شاغل عن مقاصد القرآن بكثرة الروايات التي لا قيمة لها سندا ولا موضوعا)[2]

ولئن كان الأستاذ رشيد رضا قد تحدث عن الإسرائيليات بصفة عامة، فإن المحدث **الأستاذ أحمد شاكر** قد فصل فيها القول بعض الشيء، وبخاصة حول المسكوت عنه منها فقال:(ولكن ينبغي أن يلاحظ أن إباحة التحدث عنهم فيما ليس عندنا دليل على صدقه أو كذبه شيء، وذكر ذلك في تفسير القرآن وجعله قولا أو رواية في معنى الآيات، أو في تعيين ما لم يعين فيها، أو في تفصيل ما أجمل فيها شيء آخر؛ لأن إثبات مثل ذلك بجوار كلام الله فيه ما يوهم أن هذا الذي لا نعرف صدقه ولا كذبه مبين لمعنى قول الله، ومفصل لما أجمله فيه، وحاشا لله ولكتابه من ذلك، وإن رسول الله إذ أذن بالتحدث عنهم، أمرنا أن لا

---

(١) أقصد بالمرحلة هنا التوجه الفكري، وأقصد التحديد الزمني.

(٢) تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار ـ الأستاذ رشيد رضا ـ ١٠/١. دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ د.ت.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

نصدقهم ولا نكذبهم، فأي تصديق لرواياتهم وأقاويلهم أقوى من أن نقرنها بكتاب الله، ونضعها منه موضع التفسير أو البيان؟ اللهم غفرا!)[1]

فهذا القول من الأستاذ المحدث أحمد شاكر فيه دلالة قوية على أن الإباحة الواردة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يجب ألا تُفهم على عمومها، بل لا بد أن تُخصص بما عرفنا صدقه، وإلا فالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يُبِح رواية الكذب، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن قبول بعض الروايات عنهم لا يعني أن نملأ بها كتب التفسير، على نحو ما نراه في تفاسير كل من: (مقاتل بن سليمان، والطبري، والثعلبي، والبغوي، والكشاف، والقرطبي ، والنسفي، والخازن، والسيوطي)[2] وغيرهم ممن ملأ تفسيره بمثل هذه الروايات...

ومن العلماء الذين مثلوا هذه المرحلة أيضا **الأستاذ منَّاع القطان**، الذي يقول . تحت عنوان . تجنب الإسرائيليات . :(وربما كان الاختلاف فيما لا فائدة فيه، ولا حاجة بنا إلى معرفته مما وقع فيه بعض المفسرين في نقل إسرائيليات عن أهل الكتاب، كاختلافهم في أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعددهم، وقد قال الله تعالى: ﴿**قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٞ فَلَا تُمَارِ فِيهِمۡ إِلَّا مِرَآءٗ ظَٰهِرٗا وَلَا تَسۡتَفۡتِ فِيهِم مِّنۡهُمۡ أَحَدٗا**﴾[الكهف:٢٢] واختلافهم في قدر سفينة نوح وخشبها، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر، وفي أسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم، وفي نوع الشجرة التي منها عصا موسى، ونحو ذلك، فهذه الأمور طريق العلم بها النقل، فما كان منه منقولا نقلا صحيحا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل وإلا توقفنا عنه).[3]

ومن الملاحظ أن الأستاذ مناع القطان قد مثل للإسرائيليات التي يجب تجنبها بما هو مسكوت عنه منها، ولم يذكر ما هو مكذوب لاشتهار حكمه ومعرفته بين الباحثين ، كما أنه

---

(١) عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير. اختصار وتحقيق الشيخ أحمد شاكر . ١/ ١٥ . دار المعارف . مصر . ١٣٧٦هـ.

(٢) انظر الإسرائيليات للدكتور رمزي نعناعة صـ ٢١٤ .٢١٩.

(٣) مباحث في علوم القرآن . مناع القطان . صـ ٣٤٩ مؤسسة الرسالة . بيروت لبنان . الطبعة الرابعة ١٣٩٦هـ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ساق لنا رأيه في رواية هذا المسكوت عنه، فبين أن شرط قبوله هو صحة السند في النقل عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ونختم حديثنا عن موقف علمائنا المعاصرين من الإسرائيليات المسكوت عنها في كتب التفسير . في هذه المرحلة . بما أظنه أرجح الآراء في هذه المسألة، وهو رأي **الدكتور/ عبد الستار فتح الله سعيد** الذي ساق رأيه مؤصلا بالأدلة القرآنية قطعية الثبوت والدلالة إذ يقول: (الإسرائيليات ضلالات لا يُفَسَّر بها القرآن، وهذا أصل قطعيُّ الثبوت والدلالة، حيث ثبت في صريح العشرات من الآيات تحريف بنى إسرائيل لكلام الله تعالى، وافتراؤهم الكذب على الوحي، ونسبة الشناعات إلى الله ورسله وملائكته وكتبه، والطعن الفاحش في الأنبياء المعصومين والصديقين الصالحين . ثم ذكر أدلة كثيرة من القرآن الكريم ثم قال . فكيف يُنقل عن أمثال هؤلاء خبر أو قصة ناهيك عن الدين والرسالة؟ ومن أعجب العجب في تاريخ العلوم الإسلامية أن يتساهل بعض المفسرين فيدخل هذه الإسرائيليات في تفسير كلام الله رب العالمين، وهو أصدق الحديث وخير الكلام، والأحاديث التي أباحت التحديث عن بنى إسرائيل[1] كان لابد أن تُفهم من خلال هذا الأصل القرآني، وأن يكون هو الحكم في القضية والحاكم على تحديد معنى الكلام النبوي؛ لأن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يخالف القرآن، ولا يعارضه بقول أو فعل فما أباحه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مخصوص بأمور لا تتعلق بالدين أو التفسير، ولا نقول ذلك ظنا أو ترجيحا، وإنما هذا هو عين ما فهمه ترجمان القرآن عبد الله بن عباس . وذكر نهي ابن عباس عن سؤال أهل الكتاب . ولو تقرر هذا الأصل القرآني في نفس كل مفسر من قديم لكان خليقا بتطهير التفسير من لوثات بنى إسرائيل، ولصينت علوم الإسلام من هذه الأباطيل)[2] فهذا الرأي قد جمع فيه **الدكتور عبد الستار فتح الله** بين عدة أمور نراها من الأهمية بمكان:

أ . لقد ساق الدكتور رأيه مؤصلا بأدلة قرآنية قطعية الثبوت والدلالة، وفي ذلك زيادة تأكيد للرأي القائل بالتوقف عن رواية الإسرائيليات –بقسميها المكذوب والمسكوت عنه–

---

(١) سبق أن ذكرناها في صفحات سابقة.

(٢) المدخل إلى التفسير الموضوعي . د/ عبد الستار فتح الله سعيد . صـ ٤٧ . دار الطباعة والنشر الإسلامية . مصر . ١٤٠٦.

www.alukah.net

ب . ناقش الدكتور الرأي القائل بجواز رواية الإسرائيليات ونقلها إلى كتب التفسير اعتمادا على حديث الإباحة . مبينا أن هذا الرأي يخالف القرآن ، ومفهوم السنة ورأى الصحابة ممثلا في قول ابن عباس.

ج . وفي حملته على الإسرائيليات لم يميز بين ما هو مكذوب، وما هو مسكوت عنه، وإنما يُفهم من كلامه أنهما قسم واحد لا فرق بينهما.

◈ **المرحلة الثانية: وهي مرحلة التصنيف لحصر الإسرائيليات**، وتنقية كتب التفسير منها، وقد كانت هذه الآراء التي . مرت بنا في المرحلة الأولى . والتي كشفت عن خطورة وجود الإسرائيليات، وبخاصة ما هو مرفوض منها، وما هو مسكوت عنه في كتب التفسير بمثابة التوجيه الصحيح للباحثين الذين يهتمون بالتفسير بالمأثور وما شابه من روايات إسرائيلية أذهبت رونقه، وأضاعت ما فيه من صحيح الأقوال للصحابة والتابعين؛ ولذلك اهتم الباحثون بالكشف عما فيهذه الكتب، وتباينت آراؤهم في معالجة هذا الموضوع الخطير كما يقول الدكتور محمد أبو شهبة: (وآراء الناس وأفكارهم متباينة في معالجة هذا الموضوع الخطير؛ فمنهم من يرى الاستغناء عن كتب التفسير التي اشتملت على الإسرائيليات، وهناك فريق آخر يرى أن نجمع ما طبع من هذه الكتب ونخفيها عن أعين الناس، ثم نعيد طبعها بعد تنقيتها من الإسرائيليات والموضوعات، والرأي الثالث وهو التنصيص على هذه الإسرائيليات والموضوعات، وردها من جهة النقل والعقل، وبيان أنها دخيلة على الإسلام ومدسوسة على الرواية الإسلامية، وذلك بتأليف كتب في هذا، ونشرها نشرا موسعا يستفيد منها كل مثقف وكل متعلم)[1]

ولم يكن الدكتور أبو شهبة –على الرغم من محاولته وضع مشكلة الإسرائيليات في كتب التفسير بالمأثور على بساط البحث التطبيقي بتصنيف (كتابه الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير)– أول من صنف في رصد الإسرائيليات، والتنصيص عليها، وتتبعها في كتب التفسير، وإنما سبقه لذلك عالمان جليلان هما: الدكتور محمد حسين الذهبي في كتابيه (التفسير والمفسرون)، و(الإسرائيليات في التفسير والحديث)

---

(١) الإسرائيليات للدكتور محمد أبو شهبة صـ ٨،٩ (بتصرف).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net

والدكتور رمزي نعناعة في كتابه (الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير) ونبدأ بالوقوف على رأى الدكتور الذهبي في الحكم على المسكوت عنه من الإسرائيليات.

يقول الدكتور/ الذهبي: (إن كثرة النقل عن أهل الكتاب بدون تفرقة بين الصحيح والعليل دسيسة دخلت في ديننا، واستفحل خطرها... وإن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:((لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم)) قاعدة مقررة لا يصح العدول عنها بأي حال من الأحوال) ثم يقول بعد ذلك بسطور: (على أن من الخير للمفسر أن يُعْرِضَ كل الإعراض عن هذه الإسرائيليات، وأن يمسك عما لا طائل تحته مما يعد صارفا عن القرآن وشاغلا عن التدبر في حكمه وأحكامه، وبدهي أن هذا أحكم وأسلم)[1]

وهذه القاعدة التي قررها الدكتور الذهبي كانت هي المنطلق الذي انطلق منه الدكتور رمزي نعناعة في كتابه: (الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير) والدكتور محمد أبو شهبة في كتابه: (الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير) وقد حاول كل منهما الكشف ما وسعه الجهد عن خطورة هذه (الدسيسة التي دخلت في ديننا) فرصدا ما وسعهما الجهد الإسرائيليات التي تحتويها كتب التفسير بالمأثور حتى يتبين القارئ ما في هذه الكتب من روايات إسرائيلية موضوعة وضعيفة وعليلة...إلخ.

وقد حاولت الوقوف على رأي كل منهما مفصلا في رواية الإسرائيليات، وبخاصة المسكوت عنه منها فوجدت الدكتور رمزي نعناعة يقول: (وجملة القول إن حكم رواية الإسرائيليات هو الجواز المقيد ضمن دائرة محدودة بينتها السنة وأقوال الصحابة وعملهم، فكل رواية من هذه الروايات الإسرائيلية إن صدقها الشارع فهي مقبولة يقينا، وإن كذبها فهي مردودة يقينا، وإن كان الشارع ساكتا عن التصديق والتكذيب لها فنسكت عنها فلا نصدقها ولا نكذبها...)[2]

وهذا الرأي ليس بالجديد، فقد سبقه في ذلك علماء عدة بيد أن السؤال الذي نحتاج الجواب عليه هو هل يرويها المفسرون في كتبهم أم لا ؟ هل تجوز روايتها ونقلها إلى كتب التفسير بعد التوقف فيها؟ إن التوقف فيها شيء وروايتها شيء آخر، والذي فعله المفسرون

---

(١) التفسير والمفسرون ١/١٨١ ، ١٨٣.

(٢) الإسرائيليات للدكتور رمزي نعناعة صـ٩٧.

www.alukah.net

بالمأثور هو أنهم على الرغم من معرفتهم هذا الحكم إلا أنهم ملأوا كتبهم بالإسرائيليات! ولذلك عقب الدكتور/ نعناعة على حكمه السابق بما قاله الأستاذ أحمد شاكر: (ولكن ينبغي أن يلاحظ أن إباحة التحدث عنهم فيما ليس عندنا دليل على صدقه أو كذبه شيء، وذكر ذلك في تفسير القرآن... شيء آخر)

وقد سبق ذكرنا لهذا القول كاملا وهذا يعنى أن القول بالحكم شيء، وتنزيل هذا الحكم إلى الواقع شيء آخر. فالذي أرجحه أن الدكتور نعناعة على الرغم من قوله بالجواز إلا أنه لايري قبول روايتها في كتب التفسير، ودليل ذلك ما ذكره في نهاية كتابه من خطورة الإسرائيليات، فيكتب التفسير على الإسلام وعقائد المسلمين[1] وإلقاؤه على المفسرين مسؤولية هذه الأخطار التي جلبوها على المسلمين بتساهلهم في قبولها[2] ولذلك ختم كتابه ببيان الواجب على المفسرين للقرآن قائلا ما سبق أن ذكره الدكتور محمد حسين الذهبي من أن حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((لا تصدقوا بني إسرائيل، ولا تكذبوهم)) هو القاعدة التي يجب أن يلزمها المفسرون، وكرر قوله أيضا: (على أن من الخير للمفسر أن يعرض كل الإعراض عن هذه الإسرائيليات وأن يمسك عما لا طائل تحته...).[3]

وقد تتبع الدكتور رمزي خمسة عشر تفسيرا من كتب التفسير بالمأثور راصدا ما فيها من إسرائيليات مكذوبة مبينا لكذبها من ناحية السند والمتن، ولم يتعرض لما هو مسكوت عنه منها سوى مرات قليلة كما نراه في موقفه من الروايات الواردة في تفسير ابن كثير كقوله مثلا: (وأحيانا نجد الحافظ ابن كثير يسوق بعض الإسرائيليات التي تحتمل الصدق والكذب ، ثم لا يتعقبها، ومن ذلك أنه روى عن وهب بن منبه في قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[طه:٢٠] قوله فألقاها: على وجه الأرض، ثم حانت منه نظرة؛ فإذا هي بأعظم ثعبان نظر إليه الناظرون يدب يلتمس، كأنه يبتغي شيئا يريد أخذه ...إلخ) وساق الأثر بأكمله ولم يعقب عليه لا بالقبول ولا بالرفض، بل قال: (ومن هذا القبيل ما جاء في صفة ضر أيوب

(١) المصدر السابق صـ ٤٢٨.

(٢) المصدر نفسه صـ ٤٣٢

(٣) المصدر السابق صـ٤٣٤.

www.alukah.net

من الأمراض المنفرة)[1] والذي أظنه من هذا الموقف أن أستاذنا الدكتور لا يرى جواز نقل ما هو مسكوت عنه من الإسرائيليات ولا روايته، ودليل ذلك ذكره هذه الرواية في كتابه للتحذير منها ومن أمثالها.

وأما الدكتور محمد أبو شهبة فقد حكم على الإسرائيليات حكما واضحا، فقد جعلها وهي والموضوعات في الحديث شيئا واحدا فقال: (قال العلماء سلفا وخلفا: لا يحل رواية الحديث الموضوع في أي باب من الأبواب، إلا مقترنا ببيان أنه موضوع مكذوب، سواء في ذلك ما يتعلق بالحلال والحرام، أو الفضائل، أو الترغيب والترهيب أو القصص والتواريخ، ومن رواه من غير بيان وضعه فقد باء بالإثم العظيم، وحشر نفسه في عداد الكذابين، والأصل في ذلك ما رواه الإمام مسلم في صحيحه، بسنده أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: ((من حدَّث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين)) وفي حكم الموضوعات: الإسرائيليات التي ألصقت بالنبي زورا وكذبا عليه).[2]

ولعله من الواضح أن القصد من هذا الحكم هو ما كان مكذوبا على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإن لم يُشِر الدكتور إلى ذلك وساق الحكم على هذه الصورة العامة، بيد أنه قد فصل الكلام عن أقسام الإسرائيليات بعد ذلك، فقال عن المسكوت عنه منها . بعد أن ذكر قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم...)) الحديث (ومع هذا فالأولى عدم ذكره، وأن لا نضيع الوقت في الاشتغال به، وفي هذا المعنى ورد حديث عن جابر رضى الله عنه أن عمر أتى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب فقرأه عليه فغضب. ثم ذكر الدكتور بعد ذلك . تدليلا على ما ذهب إليه ـ موقف سيدنا عمر وتشدده في النهي عن رواية الإسرائيليات، وكذلك مقولة الإمام الشافعي التي سبق ذكرها، وكذلك ما يؤيد هذا المذهب، وهو ترك المسكوت عنه، وعدم روايته من كلام ابن تيمية)[3]

ونهج الدكتور أبو شهبة في كتابه نهجا آخر في بيان الإسرائيليات، فقد رصدها من خلال الموضوعات التي وردت بها، وقد أحصيت في كتابه أكثر من ثلاثين موضوعا، يذكر

---

(١) المصدر السابق ص:٣٢٧.

(٢) الإسرائيليات للدكتور محمد أبو شهبة صـ ١٧.

(٣) المصدر السابق صـ١٠٧ . ١١٢

www.alukah.net

الرواية ويبين ما فيها من ضعف من ناحية سندها ومتنها، ويقدم التفسير الصحيح للآية التي وردت بها، ويعنينا من ذلك منهجه من المسكوت عنه، فقد ذكر منه بعض الروايات(١) وأبرز آرائه في رواية المسكوت عنه هو ما قاله تعقيبا على قصة المائدة، يقول: (وقد ذكر المفسرون جميعا كل ما يدور حول قصة المائدة، وإن اختلفوا في ذلك قلة وكثرة، والعجب أن أحدا لم ينبه على أصل هذه المرويات، والمنبع الذي نبعت منه... ولعلهم اعتبروا ذلك مما يباح روايته، ويحتمل الصدق والكذب، فذكروه من غير إنكار له، وكان عليهم أن ينزهوا التفسير عن هذا وأمثاله)(٢)

(١) راجع المصدر السابق في قصة طالوت وجالوت صـ ١٧٠ ، وقصة المائدة صـ١٩٥ ، ونسبة الشرك لآدم ٢١٥ وغير ذلك.

(٢) المصدر السابق صـ ١٩٥.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الخاتمة

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد حاولت . بعون الله وتوفيقه . أن أقدم في هذا البحث المتواضع إضافة جديدة في موضوع قديم يتمثل في خلاف علمائنا الأجلاء حول جواز رواية المسكوت عنه من الإسرائيليات في كتب التفسير، وقد انتهيت بعد تتبع هذا الخلاف منذ نشأته وحتى عصرنا هذا إلى عدة نتائج منها:

★ **أولا:** في المبحث الأول ناقشت أمرين مهمين:

الأمر الأول: معرفة علمائنا القدماء للإسرائيليات، فأثبت معرفتهم لها منذ عهد التابعين، وإن كانوا لم يضعوا لها تعريفا محددا إلا أن بيانهم لها كان بمثابة الأصول التي استمد منها علماؤنا المعاصرون صياغة هذا التعريف.

والأمر الثاني: مناقشة تعريف أحد المستشرقين للإسرائيليات، وتفنيد المطاعن التي دسها هذا المستشرق في ثنايا سياقه للتعريف. ومن خلال تقسيم العلماء للإسرائيليات عرَّفت المسكوت عنه منها مبينا صفاته من أقوالهم.

★ **ثانيا:**

أ . بعد تتبع بعض أحداث السيرة النبوية الخاصة بعلاقته ﷺ . بعد هجرته للمدينة . باليهود، وبعد الرجوع لكثير من الأحاديث النبوية الخاصة بهذا الشأن، والجمع بينها وبين ماورد في القرآن الكريم من الآيات الدالة على تحريف بني إسرائيل لكتبهم، وتبديلها ونسيانها وإهمالها وغير ذلك، إضافة إلى بعض المواقف النبوية ممن حاول من الصحابة النقل عن بني إسرائيل أثبت هذا البحث أن إباحته ﷺ الرواية عن بنى إسرائيل كانت في أول أمره وكانت مشروطة بما لا كذب فيه، ولا يخالف القرآن، ولا يخالف ما رواه هو نفسه عنهم، ثم أمر بعد ذلك بالتوقف في الرواية عنهم، ولم يقسم ﷺ عنه الإسرائيليات وإنما كان حديثه عنها مجملا.

ب . إن موقف عمر بن الخطاب من الناقلين لبعض الروايات عن بنى إسرائيل، والذي وصل إلى درجة التهديد بالضرب والنفي لمن ينقل عنهم وموقف ابن عباس، وابن مسعود في نهيهما الواضح عن النقل عن بنى إسرائيل يكشف لنا عن الأصل والأساس الذي كان يصدر عنه جميع الصحابة تجاه هذه المنقولات عن بنى إسرائيل، وعليه كانت مناقشتنا

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

لقصة الزاملتين التي نُسِبت لعبد الله بن عمرو بن العاص، إذ ظهر لنا بعد هذه المناقشة مدى ضعفها وعدم ثبوتها، وانتهي المبحث الثاني مؤكدا عدم تقسيم الصحابة رضى الله عنهم للإسرائيليات أيضا.

★ ثالثا:

أ . في المبحث الثالث كان الجمع بين كلام ابن تيمية من عدة مواضع والرجوع إلى تفسيره خير وسيلة لتحديد رأيه في المسكوت عنه من الإسرائيليات، إذ تبين لنا بعد هذا الجمع أن قوله بجواز رواية المسكوت عنه منها لم يكن على إطلاقه، وإنما كان مقيدا بالصحة في سند الرواية، وموافقة متنها لما في شرعنا من حقائق.

ب . ووضع هذا المبحث بين أيدينا أيضا منهج ابن كثير المتابع لابن تيمية في تناول المسكوت عنه من الإسرائيليات في التفسير، وهو وإن أخذ عليه بعض الباحثين أنه ذكر بعض الإسرائيليات ولم ينقدها في قليل من المواضع من تفسيره إلا أنه قدم لنا نموذجا عمليا لما ينبغي أن يكون عليه المفسر تجاه هذا القسم من الإسرائيليات.

ج . وناقش هذا المبحث بكثير من الأدلة القرآنية والحديثية، وأدلة الترجيح بين الأحاديث كلا من ابن حجر والبقاعي في قولهما بجواز رواية المسكوت عنه، مرجحا أن التوقف أولى وأسلم.

د . وتناول المبحث أيضا نهج علمائنا المعاصرين تجاه هذا القسم المسكوت عنه من الإسرائيليات، وذلك من خلال مرحلتين: الأولى كان فيها التنبيه منهم على خطورتها، والثانية: تناولت بعض مؤلفاتهم لرصدها، وبيان زيفها وفي المرحلتين كلتيهما أثبت البحث رأيهم الواضح في بيان خطورة الإسرائيليات بقسميها المكذوب والمسكوت عنه، وأثرها على كتب التفسير وبخاصة القديم منها، وإن أتى الخلاف فيما بينهم في القول بجواز الرواية من عدمه يسيرا، فأكثرهم يرون التوقف في رواية المسكوت عنه من الإسرائيليات والذي قال بغير ذلك منهم جعله مقيدا بقيود الصحة في السند والمتن.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المصادر والمراجع

١.اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم في مصر د/ محمد إبراهيم شريف . دار التراث . مصر ١٤٠٢هـ.

٢.الإتقان في علوم القرآن . عبد الرحمن السيوطي . مطبعة الحلبى . مصر . الطبعة الثالثة ١٣٧٠هـ.

٣.أسباب النزول . على بن أحمد الواحدي . مكبة الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ١٣٩٥هـ.

٤.أسد الغابة في معرفة الصحابة . ابن الأثير . المطبعة الوهبية . ١٢٨٠ هـ.

٥.الإسرائيليات في القرآن والحديث د/ محمد حسين الذهبي . مجمع البحوث الإسلامية . القاهرة . ١٣٩١هـ.

٦.الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير د/ رمزي نعناعة . دار القلم دمشق . ١٣٩٠ هـ.

٧.الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير . د/ محمد أبو شهبة . مكتبة السنة . مصر الطبعة الرابعة . ١٤٠٨هـ.

٨.الأسفار المقدسة قبل الإسلام . د/ صابر طعيمة . عالم الكتب بيروت . لبنان . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٩.الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الأثار . محمد بن موسى الهمذاني . . تعليق راتب حكمي . مطبعة الأندلس . حمص . سوريا الطبعة الأولى . ١٣٨٦هـ.

١٠.البداية والنهاية . إسماعيل بن كثير . مكتبة الرياض الحديثة . ، ودار الفكر . بيروت . لبنان . ١٤٠٢هـ.

١١.بنو إسرائيل في القرآن تاريخ وتحقيق . د/ سيد رزق الطويل . دار المعارف . مصر . ١٩٨٠م.

١٢. تذكرة الحفاظ . شمس الدين الذهبي . دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان . ١٣٧٤ هـ.

١٣.تفسير ابن عباس المسمى صحيفة على بن أبى طلحة عن ابن عباس . تحقيق راشد الرجال . مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان . الطبعة الثانية . ١٤١٤ هـ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١٤.تفسير القرآن العظيم . إسماعيل ابن كثير . دار الحديث مصر . الطبعة الثانية ١٤١٠.

١٥.تفسير المنار . رشيد رضا . دار المعرفة . بيروت . لبنان . د٠ت.

١٦.التفسير والمفسرون . د/ محمد حسين الذهبي . دار الكتب الحديثة . مصر الطبعة الثانية . ١٣٩٦ هـ.

١٧.تهذيب التهذيب . لابن حجر العسقلاني . دائرة المعارف العثمانية . حيدر آباد الدكن . الهند . الطبعة الأولى . ١٣٢٦ هـ.

١٨.تيسير مصطلح الحديث . د/ محمود الطحان . مكتبة المعارف الرياض . الطبعة الثامنة . ١٤٠٧ هـ.

١٩.جامع البيان عن تأويل آي القرآن . محمد بن جرير الطبري . تحقيق محمود محمد شاكر . دار المعارف . مصر . ١٩٦٩م.

٢٠.جامع العلوم والحكم . ابن رجب الحنبلي . مكتبة الريان . مصر . الطبعة الأولى . ١٤٠٧ هـ

٢١.روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني . للألوسي . دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان . د٠ت.

٢٢.زاد المسير في علم التفسير . ابن الجوزي . المكتب الإسلامي . دمشق . الطبعة الأولى . ١٣٨٤هـ.

٢٣.سير أعلام النبلاء . للذهبي . مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان . الطبعة العاشرة . ١٤١٤ هـ

٢٤.السيرة النبوية . ابن هشام . تحقيق مصطفي السقا وآخرين . دار التراث العربي . بيروت لبنان . د٠ت.

٢٥.صحيح مسلم . دار المعرفة . بيروت . لبنان . د ٠ت

٢٦.عمدة التفسير في اختصار تفسير ابن كثير . أحمد شاكر . دار المعارف . مصر . ١٣٧٦هـ

٢٧.فتح الباري بشرح صحيح البخاري . ابن حجر العسقلاني . دار المعرفة . بيروت . لبنان . د٠ت.

www.alukah.net

٢٨.فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية في علم التفسير . للشوكاني . مطبعة الحلبى . مصر . الطبعة الثانية . ١٣٨٣ هـ.

٢٩.فجر الإسلام . أحمد أمين . لجنة التأليف والترجمة والنشر . مصر . ١٩٦٤ م.

٣٠.الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل . للزمخشري . دار المعرفة بيروت . لبنان . د٠ت.

٣١.مباحث في علوم القرآن . مناع القطان . مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان . ١٣٩٦هـ.

٣٢.مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة د/ محمد حميد الله . مكتبة الثقافة الدينية . القاهرة . د٠ت.

٣٣.مجموع فتاوى ابن تيمية . لابن تيمية . جمع وترتيب عبد الرحمن النجدي . مطبعة كردستان العلمية . ١٣٢٦ هـ.

٣٤.مختصر صحيح مسلم . للمنذري . تحقيق محمد ناصر الألباني . . المكتب الإسلامي . بيروت . لبنان . الطبعة السادسة . ١٤٠٧هـ.

٣٥.المدخل إلى التفسير الموضوعي . د/ فتح الله سعيد . دار الطباعة والنشر الإسلامية . مصر . ١٤٠٦ هـ.

٣٦.المسند . للإمام أحمد بن حنبل . المطبعة الميمنية . مصر . ١٣١٣ هـ.

٣٧.المعجم الكبير . مجمع اللغة العربية . دار الكتب . مصر ١٩٧٠ م.

٣٨.مقاييس نقد متون السنة . د/ مسفر الدميني . مطبعة الرياض . السعودية . الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٣٩.مقدمة في أصول التفسير . شيخ الإسلام ابن تيمية . تحقيق د/ عدنان زرزور . دار القرآن . الكويت . الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ.

٤٠.الملل والنحل . للشهرستاني . مطبعة الأزهر . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٣٦٦ هـ.

٤١.المنتقى من منهاج الاعتدال لابن تيمية . اختصار شمس الدين الذهبي . تحقيق محب الدين الخطيب . المطبعة السلفية . مصر . د٠ت.

٤٢.ميزان الاعتدال في نقد الرجال . الذهبي . تحقيق محمد على البجاوي . مطبعة الحلبى . مصر . د٠ت.

www.alukah.net

٤٣.نظم الدرر في تناسب الآيات والسور . بدر الدين البقاعي . دائرة المعارف العثمانية . الهند . ١٣٨٩ هـ.

٤٤.هدية العارفين في أسماء الكتب والمؤلفين . إسماعيل البغدادي . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ١٤١٣ هـ.

٤٥.اليهود في تاريخ الحضارات الأولى . د/ غوستاف لوبون . ترجمة عادل زعيتر . الحلبى . مصر . ١٩٧٠ م.